الأمم المتحدة S/PV.4589

مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٥٨٩**
الخميس، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السير جيريمي غرينستوك	(المملكة المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفانغ
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دوتريو
	الكاميرون	السيد شنغونغ
	كولومبيا	السيد فرانكو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	موريشيوس	السيدة هوري - أغروال
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نيغروبونتي

جدول الأعمال

المرأة والسلم والأمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

02-49585 (A)
0249585

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا، جامايكا، جمهورية كوريا، الدانمرك، شيلي، غرينادا، كندا، ليختنشتاين، نيجيريا، نيوزيلندا واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ستوارت (استراليا)، والآنسة دوارنت (جامايكا)، والسيد لوج (الدانمرك)، والسيد سون جون - جنغ (جمهورية كوريا)، والسيد ماكيرا (شيلي)، والسيد ستانسيلوس (غرينادا)، والسيد هينبيكير (كندا)، والسيد فينافيسير (ليختنشتاين)، والسيدة ياهويا (نيجيريا)، والسيد ميكيفور (نيوزيلندا)، والسيد موتومورا (اليابان)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة أنجيلا كنغ، مساعدة الأمين العام والمستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة كنغ إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة نولين هيزير، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة هيزير إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليها في مشاوراته السابقة.

أود أن أرحِّب بأعضاء الأمم المتحدة وبزائرينا الذين سيتكلمون في المجلس وبضيوفنا وبزائرينا الجالسين خلف قاعة

المجلس في هذه المناقشة المفتوحة غير العادية بشأن الصراع وصون السلام والمسائل الجنسانية. اسمحوا لي، في البداية، أن أتكلم بإيجاز عن نظام الجلسة. سوف أدعو، بعد قليل، السيد ”غينو“، وكيل الأمين العام، والسيدة أنجيلا كنغ، الأمين العام المساعد، والسيدة نولين هيزر، مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، للتكلم عن عملهم في هذا الميدان لبضع دقائق. ثم أدعو الدول الأعضاء للتعليق وتوجيه الأسئلة. وسوف أعطي الكلمة إلى ثلاثة أو اثنين من أعضاء المجلس ثم ثلاثة أو ربما اثنين من غير أعضاء المجلس، إلى أن أصل إلى نهاية قائمة المتكلمين. كما سأدعو فريق مناقشتنا إلى الإجابة على النقاط المثارة في الوقت المناسب، أثناء المناقشة. وسأنهي الجلسة بموجز قصير.

لقد قمنا، منذ أيام، بتعميم مذكرة تحدد أهداف هذه الجلسة، وتعطي بعض تفاصيل عن النظام الذي سنتبعه. وهناك نسخ إضافية متوفرة في هذه القاعة. وأود أيضا أن أبلغ الأعضاء، أنني قمت، بصفتي رئيسا للمجلس، بعقد اجتماع في وقت سابق من الأسبوع الحالي مع ممثلي الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن، دعوتهم فيه إلى طرح المسائل ذات الأهمية لمنظماتهم والمتصلة بمناقشة اليوم. ويمكن أن أقول إن تبادل الآراء الذي جرى بيني وبين الفريق العامل كان مفيدا. فقد قامت تلك الأفرقة بكَمٍّ هائل من العمل فيما يتصل بخطة الإدماج، ومسألة المرأة والأسرة في مناطق الصراع. وعممنا مذكرة قصيرة تبين أهم النقاط التي أثيرت في ذلك الاجتماع. وتوجد أيضا مطبوعات خاصة ببعض هذه المنظمات غير الحكومية متاحة للدول الأعضاء على الطاولة الموجودة خارج هذه القاعة مباشرة، وأوصي بالحصول على هذه المطبوعات لأن بعضها يتضمن معلومات شيِّقة عن العمل الجاري في هذا المجال.

أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام لشؤون حفظ السلام، السيد جان – ماري غينو.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): أشكركم على إتاحتكم لي فرصة المشاركة في هذه المناقشة، ونحن نستعد للاحتفال، في شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل، بالذكرى السنوية لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

وقبل التصدي للمجالات التي حققت فيها إدارة عمليات حفظ السلام تقدما ملموسا في تنفيذ ذلك القرار، أود أن أذكر، من الناحية الشخصية أنني، عندما توليت رئاسة إدارة شؤون حفظ السلام منذ سنتين، شعرت من دوائر مختلفة بوجود بعض التشكك بشأن الحوار حول إدماج المنظور الجنساني. ويبدو أن البعض لديهم مفهوم خاطئ مؤداه أنها عملية سطحية تدخل في باب مراعاة الكياسة السياسة. وأعترف أنني لم أكن دائما في مأمن من هذا الفهم الخاطئ.

غير أنه من الواضح تماما، في الوقت الحالي، أن هذا الموقف قد جانبه الصواب؛ بل إنه سوء فهم شديد لما ينطوي عليه مفهوم إدماج المنظور الجنساني في سياق حفظ السلام، إذ هو يعني الاعتراف بأن جميع قطاعات المجتمع تتأثر بالصراع، بأساليب مختلفة أحيانا، وأن جميع قطاعات المجتمع عليها أيضا القيام بدور في المساعدة على إنهاء العنف ووضع الأساس للسلام المستدام.

لقد درجنا عبر السنين على عدم إعطاء هذه النقطة ما تستحقه من اهتمام لأننا افترضنا، خطأ، أن الصراع والسلام لا يميزان بين الجنسين. وهذا غير صحيح. فهناك جرائم معيّنة يمكن أن يتزايد حدوثها في إطار أي نزاع، تستهدف النساء والفتيات بشكل محدد. وتتسم بعض جهود المصالحة بديناميات مختلفة تماما عند إشراك المرأة في عملية

السلام. وفي بعض الحالات، تتألف الجماعات النسائية من أفراد غير مشتركين في القتال، وبالتالي يمكن أن يكونوا أكثر استعدادا للحوار. وفي حالات أخرى، قد تكون اهتمامات الجماعات النسائية أكثر تطرفا، لأنها مؤلفة من النساء اللائي لقي أزواجهن أو آباؤهن أو أبناؤهن مصرعهم أثناء القتال. وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي أن نفترض أن جميع المقاتلين من الرجال. فهناك مقاتلات وهناك، مع الأسف، جنود أطفال أيضا.

وتنطبق ضرورة إبراز المنظور الجنساني على جميع مجالات العمل في أي بعثة لحفظ السلام، بما في ذلك المجالات التي قد تهمل، خلافا لذلك. وإليكم، على سبيل المثال، حالة بسيطة توضح هذه النقطة.

في تيمور الشرقية، أسند إلى الأمم المتحدة دور غير مسبوق وهو إدارة الإقليم. وكان ذلك يشمل إدارة السجون وبناء المرافق الإصلاحية. وقد لا يتبادر إلى أذهان الكثيرين، للوهلة الأولى أن ليس جميع السجناء من الرجال. فهناك نساء يرتكبن جرائم، ويوجدن في سجون منفصلة. ونتيجة لذلك، يتطلب الأمر تعيين ضباط سجون من النساء، من خلال التعيين بصورة استباقية في كثير من الأحيان.

ومن أجل وضع ميزانية ملائمة لهذه المتطلبات المنفصلة وغيرها، يلزم أن نكون قادرين على التنبؤ بمعدلات الجريمة بين النساء. ولم تفكر إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية في ذلك إلا بعد أن تقدم عملها تقدما كبيرا، نظرا لأنها كانت تواجه متطلبات عاجلة. وبذلك، كان عليها التصدي لهذه المسألة بعد ظهورها، بعد إتمام عملية تعيين حراس السجون تقريبا. فأخذ جميع هذه العوامل في الاعتبار ليس من قبل مراعاة الكياسة السياسية، إنه مجرد جزء من العمل.

والمثال الذي أعطيته مثال صغير جدا من بين مئات الأمثلة. إذ يمكن أن يكون هناك بُعد جنساني لكل جانب من جوانب الأعمال التي يقوم بها العاملون في مجال حفظ السلام، سواء كان ذلك التعامل مع مرتكبي الجريمة، أو ضحايا العنف، أو الجهات الفاعلة السياسية والقادة المدنيين الذين باستطاعتهم إقامة سلام دائم حقيقي. فالتسليم بهذه الوقائع واتخاذ إجراءات وفقا لذلك هو ما يعنيه إدماج المنظور الجنساني.

وفيما يتصل بإدارة شؤون حفظ السلام، فإننا بغير حاجة إلى مزيد من الإقناع بأن الوعي الجنساني يجب أن يكون أكثر بروزا في عملنا. ويسرني أن أعلن أن إدارة شؤون حفظ السلام قد حققت تقدما ملموسا في مجال تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إطار بعض عمليات محددة لحفظ السلام، خاصة في تيمور الشرقية، وفي كوسوفو، وفي البوسنة والهرسك، وفي سيراليون، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهناك خمسة مجالات بارزة من مجالات التركيز الخاص هي: التصدي للعنف القائم على أساس نوع الجنس، والتصدي للاتجار بالنساء والأطفال، وإدماج المنظور الجنساني في عملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين، بما في ذلك المقاتلين السابقين، وتيسير مشاركة المرأة في الإصلاح الدستوري والانتخابي والإدارة المدنية؛ وأخيرا، مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد قمنا بالكثير في كل من هذه المجالات الخمسة. ولكن نظرا للقيود الزمنية المفروضة على بياننا الاستهلالي، سأورد بعض النقاط البارزة في هذه المرحلة.

فمنذ أن بدأت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك مشروعا وطنيا يتعلق بالعنف المنزلي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، تم الإبلاغ عن أكثر من ٣٠٠ حالة من حالات العنف المنزلي والاعتداء الجنسي، واتخذت الشرطة إجراءات بشأنها. وقد عززت جهود مكافحة الاتجار

التي تقوم بها هذه البعثة، منذ آذار/مارس ١٩٩٩، بإنشاء ما يسمى برنامج ''STOP'' - وهو المشروع الخاص المتعلق بعمليات الاتجار - في تموز/يوليه ٢٠٠١، الذي قام منذ ذلك الوقت بـ ٤٠٠ عملية ضد الحانات وبيوت الدعارة. وأجريت مقابلات مع نحو ١٤٢ امرأة وفتاة وعرضت عليهن المساعدة من أجل العودة إلى الوطن. وأنشات ثلاثة منازل آمنة لضحايا الاتجار، بالتنسيق مع منظمة الهجرة الدولية.

وفي كوسوفو، أصدرت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قواعد خاصة بالاتجار بالأشخاص من أجل حماية الضحايا.

وفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تلقى أفراد البعثة التدريب والنصح فيما يتصل بكيفية إدماج المنظور الجنساني في جميع مجالات عملهم. ويشمل هذا جميع المجالات من رصد حقوق الإنسان، بما في ذلك التصدي لجرائم الاعتداء الجنسي، والعنف الجنسي والاستغلال الجنسي، إلى التعامل مع الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال، والمقاتلين السابقين من الأطفال.

وفي تيمور الشرقية - التي قد تكون أفضل مثال على كيف يمكن أن يؤدي تركيز الاهتمام على نوع الجنس أو إدماج المنظور الجنساني إلى تحقيق نتائج ملحوظة - إذ شملت الأحزاب السياسية المرأة، على نحو طوعي، في قوائمها الانتخابية، بعد مناقشات طويلة داخل المجتمع المدني التيموري. ونتيجة لذلك، مثّلت المرأة ٢٧ في المائة من مجموع المرشحين العائدين إلى الجمعية التأسيسية، وهي أعلى نسبة مئوية تحققت في إطار انتخابات أجريت تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفي المقر، يجري وضع دليل لعمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد في صيغته النهائية، يضم فصلا رئيسيا عن إدماج الجانب الجنساني في حفظ السلام، فضلا عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تجارب البعثات. وبالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع مكتب المستشار الخاص للمسائل الجنسانية، نقوم بوضع مبادئ توجيهية محددة لعناصر مختلفة من عمليات حفظ السلام معنية بمسائل إدماج المنظور الجنساني، ورصد النتائج وتقييمها.

وأخيرا، أود أن أذكر من جديد أن الأمين العام يأخذ بسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء تورط القائمين بحفظ السلام في أعمال الاستغلال الجنسي أو التحرش أو الاتجار بالنساء والفتيات. ونحث البلدان المساهمة بقوات أو بضباط الشرطة، على اتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة، وإن اقتضى الأمر الإجراءات الجنائية، الواجبة ضد مواطنيها الذين يرتكبون هذه الأفعال. وتقوم الإدارة بدورها بتحسين التدابير الوقائية وتعزيز سياساتها وأعمالها لاتخاذ إجراءات تأديبية ضد مَن يتهم بالتورط في هذه الأعمال غير المقبولة. ويجري تنقيح موادنا التدريبية وبرامج القبول في البعثات بحيث تتضمن تأكيدا خاصا على هذه النقطة.

وفضلا عن ذلك فإننا، من خلال التعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين، وعن طريق تعيين موظفين في مجال سياسة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أربع بعثات ميدانية هي بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، نضع وننفذ استراتيجيات لتخفيض انتقال مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وكثير من التقدم الذي أحرزناه حتى الآن في بعثاتنا في تيمور الشرقية وكوسوفو والبوسنة والهرسك وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون يعود بدرجة كبيرة إلى وجود مستشارين في المسائل الجنسانية يعملون دواما كاملا. وهم

يحدثون فرقا ملموسا إذ يكفلون إدراك كل جزء من أجزاء أية عملية للأبعاد الجنسانية لأعماله، ابتداء من التكلم مع نساء البلد المعني اللاتي يشغلن أفضل موقع يمكنهن من وضع جدول الأعمال بطريقة تراعي التقاليد المحلية والإطار المحلي.

ويقدم مستشارو المسائل الجنسانية مقترحات بشأن الخطوات العملية لمعالجة الشواغل الجنسانية على النحو الذي يناسب الظروف الخاصة بكل بعثة، وبالتالي يعززون تعزيزا كبيرا قدرتنا على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبينما تم إحراز الكثير حتى الآن، ما زال هناك الكثير جدا مما يجب الاضطلاع به سواء في الميدان أو في المقر.

وختاما، فإن كثيرا مما ذكرته عن أهمية إدماج منظور الجنس في عمليات حفظ السلام قد يبدو واضحا الآن. ومع ذلك، فإن عدم تفهم نفس هذه الأفكار بوضوح قبل بضع سنوات يدل على قدرة المناقشة في المجلس على تغيير تفكيرنا ونهجنا.

وببساطة، فإن اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قد أدى إلى تغير في المفاهيم، ومن الطبيعي أنه يمكن لعملية التغير هذه أن تكون بطيئة في بعض الأحيان أو أن تواجه النكسات والشكوك. ومع ذلك، فستتغلب الحقائق على السخرية المضللة. وما هي إلا مسألة وقت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غوينو على هذا البيان وأشيد بالأعمال التي تضطلع بها إدارة عمليات حفظ السلام في مجال إدماج منظور الجنس. وقد بدأتم بداية طيبة لهذا النقاش.

أعطي الكلمة للسيدة أنجيلا كنغ، الأمين العام المساعد والمستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة.

السيدة كنغ (تكلمت بالانكليزية): من دواعي السرور والشرف العظيمين لي أن ألقي بيانا في هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن حول الصراع وحفظ السلام ونوع الجنس وأن أعرض بعض الاستنتاجات والتحديات والتوصيات المستخلصة من دراسة الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن، التي طلب مجلس الأمن إعدادها بقراره التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأود أن أشيد بصفة خاصة برئيس مجلس الأمن لأخذه بزمام المبادرة لتنظيم هذه المناقشة. والصلة بين المنظور الجنساني والسلام ليست جديدة. والمؤتمر العالمي الأول بالمكسيك المعني بالمرأة – المساواة والتنمية والسلام عام ١٩٧٥ – واستراتيجيات نيروبي الاستشرافية عام ١٩٨٥ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين عام ١٩٩٥ وإعلان وخطة عمل ويندهوك عام ٢٠٠٠، كلها معالم تاريخية على طريقنا صوب قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

كيف تختلف هذه الدراسة الخاصة؟ إن نقطة قوتها الأساسية أنها تستند إلى مساهمات من جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في قوة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وتستفيد هذه الدراسة من الثروة المنسقة لحكمة منظومة الأمم المتحدة وخبرتها سواء في المقر أو في الميدان، فضلا عن منظمة الهجرة الدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولية وفريق المنظمة غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، كما تستفيد من حضرات الممثلين السابقين للأمين العام ومن العلماء والممارسين والقيادات الشعبية للمرأة.

وهذه الدراسة فريدة لأنها تقدم لنا أول نظرة عامة منظمة للأنشطة المتعلقة بالمنظور الجنساني في مجال السلام والأمن. وهي تكشف آثار الصراعات المسلحة على النساء والفتيات في كل مرحلة وتلقي الضوء على العنف المزعج والمنتشر ضد النساء والفتيات، وهو عنف ما زال موجودا

وكثيرا ما يظل موجودا بعد انتهاء الصراع، مثل العنف المترلي والاتجار. والدراسة توضح دور المرأة والعقبات التي تواجهها عند الإسهام في جميع جوانب السلام المستدام. وهي تضع منظورا لنوع الجنس أيضا في كل مرحلة من مراحل الصراع وبناء السلام.

وإذا كان قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مسودة لإدماج المنظور الجنساني في السلام والأمن، فإن هذه الدراسة هي الأداة التي تستخلص منها التوصيات العملية.

والنتيجة الأساسية هي أنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام أو الأمن الدائم دون تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة. وتثبت هذه النتيجة بما لا يدع مجالا للشك أن المرأة تحدث أثرا فارقا.

والاستنتاجات المستخلصة من قضيتين أوسع نطاقا هي أولا، أن مجرد وقف الأعمال القتالية لا يؤدي إلى إنهاء الصراع داخل الدول. وبدأت المرأة في تحويل المجتمعات عن طريق تغيير المؤسسات الاجتماعية والأدوار التقليدية للجنسين والتأثير على الأطراف المتحاربة. وثانيا، لا بد للسلام الدائم أن يبدأ محليا وأن يستند إلى عمليات أصلية. ونساء المجتمع المحلي، اللائي يكفلن تماسك المجتمعات أثناء الصراع يأتين بهذه الخبرات إلى عمليات السلام وإلى عمليات بناء مجتمعاتهن من جديد.

وتوضح الدراسة أنه يمكن للنساء والفتيات أن يكن مقاتلات ومرتكبات للجرائم أيضا، وعندما يحدث ذلك، يجب إشراكهن على قدم المساواة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين وبناء القدرات بعد انتهاء الصراع.

والتحديات التي توضحها الدراسة هي انعدام الإرادة السياسية للاعتراف بالمرأة كشريك على قدم المساواة، وقصور في فهم كيفية ترجمة المساواة بين الجنسين في سياساتنا أو تكييف أفضل الممارسات.

ومما يثير الدهشة، من ناحية، أن نعلم مقدار ما تضطلع به كيانات الأمم المتحدة في وضع مبادئ توجيهية وسياسات ذات حساسية إزاء نوع الجنس، وقد استمعتم إلى بعضها من السيد غينو. ومن ناحية أخرى، فإنه مما يدعو إلى الإحباط أن نعلم ندرة تنفيذ عمليات الرصد والتقييم الذاتي، حتى في عمليات التدريب، التي عادة ما تكون واسعة النطاق إلا أنها تفتقر إلى المتابعة.

ومن بين التوصيات العديدة الواردة في هذه الدراسة أن إدماج منظور الجنسين في عمليات السلام والعمليات الإنسانية يجب أن يحظى دائما بالدعم الكامل من مجلس الأمن، سواء كان ذلك في ولاياته أو في عمليات إبلاغه.

وينبغي لمجلس الأمن والأمين العام أن يكفلا أن تتضمن جميع اتفاقات السلام، وحتى أشكال التفاهم غير الرسمي، مسألة حماية المرأة والطفل وأن تنشئ آليات ناجعة تخضع الأطراف الفاعلة للمساءلة.

ويجب على الدول المتورطة في الصراع ودول الوساطة وأفرقة التفاوض التابعة للأمم المتحدة أن تكفل اشتراك المرأة في جميع مراحل عمليات السلام وعلى جميع مستوياتها.

ويجب أن يكون هناك مستشارون في المسائل الجنسانية لدى جميع البعثات بدعم واضح من الممثل الخاص للأمين العام، وبدعم ومساندة كافيين من المقر في شخص مستشار رفيع المستوى في المسائل الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام. وكما سمعنا، عندما يوجد هؤلاء المستشارون تكون لدى البعثة فرصة أكبر في النجاح. ويجب أن تشكل الموارد المالية اللازمة للبرامج المتعلقة بنوع الجنس جزءا من الميزانية التي جرت الموافقة عليها للبعثة. ويجب على الأمانة العامة أن تحتفظ بقاعدة بيانات لمنظمات المجتمع المدني، بحيث تكون موردا للمشاورات التي تجريها الأمم المتحدة.

ويجب بذل المزيد من الجهود لزيادة النسبة المئوية من النساء بصفة عامة في مناصب صنع السياسات والقرارات، مثل منصب الممثل الخاص للأمين العام في عمليات حفظ السلام.

ويجب على الآليات المشتركة بين الوكالات أن تعزز النهج القائم على المبدأ إزاء المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تشاطر المبادئ التوجيهية الفعالة ومدونات السلوك والسياسات، ضمانا لتقديم المخالفين ممن يعملون لدى الأمم المتحدة إلى المحاكمة فورا.

وعلى مجلس الأمن أن يجري استعراضا سنويا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من جانب الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

وتتضمن الدراسة توصيات عديدة أخرى عن مسائل الحماية والقانون الإنساني والجنود الأطفال من الذكور والإناث ونزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين.

وأشكركم لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس. وأتطلع إلى التعرف على وجهات نظركم وإرشاداتكم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن المجلس، أود أن أثني على السيدة كنغ وعلى كل أعضاء فريقها في شعبة النهوض بالمرأة على العمل الذي يقومون به. لقد شاهدنا بالفعل من أول مداخلتين كيف تتفاعل شتى الأجزاء في الأمانة العامة بعضها مع بعض بشأن هذا الموضوع وكيف أنها بدأت تركِّز على نفس النقاط. ويحدوني كبير أمل في أن يناقش أعضاء المجلس هذه النقاط التي أثارتها السيدة كنغ وأن يغتنموا هذه الفرصة لإبداء تعليقاتهم بشأن ما وصلنا إليه حتى الآن كي يتسنى تقديم بعض المدخلات في تقرير الأمين العام، الذي لا يزال قيد الإعداد. وهذه نقطة هامة لإجراء مناقشة تفاعلية.

أعطي الكلمة الآن للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، السيدة نولين هيزر.

السيدة هيزر (تكلمت بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، يشرفني أن أدلي ببيان أمام أعضاء مجلس الأمن. وأشكركم كثيرا يا سعادة الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن قرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

لقد عدت من رواندا منذ يومين. وبينما أتكلم اليوم أمام المجلس، أتذكر النساء اللاتي قابلتهن وأتذكر ما حققن من إنجازات في ظل أشد الصعاب. لقد اكتسبن حقوقهن القانونية في أراضيهن وفي ميراثهن. ويتبنين اليتامى وأطفال السفاح. ويخاطرن بحياتهن سعيا من أجل تحقيق العدالة، ويتحملن مسؤوليات رعاية أسرهن بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). هؤلاء النساء يقمن، في الوقت نفسه، بالتصالح مع ماضيهن وإعادة بناء مستقبلهن.

وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يعني ضمان أن تصبح مجابهة التحديات التي تواجه نساء كهؤلاء بندا مدرجا على نحو منتظم في جدول الأعمال السياسي، وفي المناقشات الموضوعية وفي كل وقت تجري فيه معالجة حالة في بلد ما. وبصدد المضي قُدما في هذا الجدول، طلب مجلس الأمن من الأمين العام أن يعد دراسة عن المرأة والسلام والأمن. واستكمالا لتلك الدراسة، وبغية توفير وسيلة للنساء الموجودات في مناطق الصراعات لكي يعربن عن آرائهن، قمت بتعيين خبيرتين مستقلتين لإعداد تقييم ميداني شامل لأثر الصراعات المسلحة على المرأة ودور المرأة في عملية بناء السلام. ومن الأهمية القصوى أن تلقى أصوات المرأة آذانا صاغية وأن يجري تقييم لعملها على أرض الواقع وأن يعترف بعملها ويُدعم. وفي النهاية، نجد أن المرأة هي التي تتحمل

عبء الصراعات، وينبغي اتخاذ القرارات بمشاركتها، وليس بالنيابة عنها.

ويحدونا الأمل، في أن تقوم الخبيرتان، معا، بسد الفجوة بين الإجراءات التنفيذية والسياسية لدعم السلام والأمن. وهذا المزج يدخل في صميم مناقشتنا اليوم. فالشواغل الإنسانية والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان لا تضعف عملية صنع القرارات العسكرية والسياسية؛ بل هي مرتبطة ارتباطا وثيقا بها. هذه هي معادلة الأمن البشري.

وخلال السنة الماضية، قامت الخبيرتان المستقلتان، إلين جونسون سيرليف وإليزابيث رين، بزيارات إلى ١٤ منطقة من مناطق الصراعات، معظمها مدرج في جدول أعمال المجلس. وستصدر النتائج والتوصيات الكاملة التي توصلت إليها الخبيرتان في شهر تشرين الأول/أكتوبر بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لقرار المجلس الذي يمثل علامة فارقة. وبهذا التقرير إضافة إلى تقرير الأمين العام، سيتم اقتراح خطة عمل شاملة.

وترسي جلسة اليوم أسس الأعمال التحضيرية لتلك المناسبة. وبصدد الإعداد لها، أطرح على المجلس ثماني نتائج وتوصيات أساسية.

تتعلق الأولى بالوقاية. لم تستنر أعمال الوقاية بالمعلومات المستمدة من النساء اللاتي يعشن في حالات صراع والمعلومات المتعلقة بهن. ونعلم جميعا الاستثناء القسري للنساء الأفغانيات من الحياة العامة والأخطار التي واجهتهن بصدد التعليم بالمدارس والرعاية الطبية، وكيف ثبت أن حالتهن كانت رمزا للأزمة في ذلك البلد. إلا أن المؤشرات من ذلك النوع لا تخضع للرصد أو حتى للجمع بصورة منتظمة. وتتعلق هذه المشكلة بالخبرة بقدر ما تتعلق بأوجه النقص التنظيمية. وستقدم الخبيرتان توصية بشأن طرق جمع هذه المعلومات وتحليلها وتوفيرها بطريقة ذات مغزى من الناحية السياسية.

وتتعلق الثانية بالحماية. ولا بد من معالجة للثغرات الصارخة في مجال حماية المرأة. لقد أصيبت الخبيرتان بالذهول لمعرفة ضخامة العنف الذي تعاني منه النساء قبل الصراعات وفي أثنائها وفيما بعدها. واستمعتا إلى شهادات لحالات اغتصاب تقوم بها العصابات وشهادات عن أرحام مزّقتها البنادق. ولا يزال سائدا الإفلات من العقوبة على ارتكاب هذه الجرائم على نطاق واسع ضد المرأة في حالات الحرب.

وتتصل الثالثة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وحيثما تعيش النساء في حالة صراع وقلاقل، يتراكم خطر وأثر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويتغذى ويترعرع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على هذا التحالف المميت. هذه على وجه التحديد هي الأوضاع التي يمكن لحفظة السلام أن يحدثوا فيها أثر فارقا في تعزيز الوعي وتقديم الدعم للمجتمعات المحلية.

وتتعلق الرابعة تتعلق بعمليات السلام. ولا يتوفر سوى أمل ضئيل للمفاوضات الرسمية التي تستثني نصف السكان من العملية السياسية كي يتسنى لها أن تحصل على دعم الجماهير أو تنال الاستدامة. وتعاني عملية السلام بأكملها عندما تغيب عنها المرأة. ونظام الحصص هو الذي مكن من مشاركة المرأة في العملية السياسية. وعلى المدى القصير، يعتبر نظام الحصص الطريقة الوحيدة لضمان مشاركة المرأة ومن ثم ضمان تحقيق المزيد من الديمقراطية والتمثيل والسلام المستدام.

وتتعلق الخامسة بعمليات السلام. ولقد تبين للخبيرتين أن المنظور الذي يراعي الفوارق بين الجنسين،

بالرغم من كونه آخذ في الزيادة والتحسن، حسبما استمعنا فأنه لا يزال غير مدرج بقدر كاف في عمليات السلام. وبدلا من ذلك، فقد تم عزله في شكل شخص موظف منفرد أو وحدة صغيرة تفتقر إلى قدر كاف من رفاعة المنصب والموارد. ولا يزال اتصال المرأة في المجتمعات المحلية بالبعثات ضئيلا في أغلب الأحيان أو ربما تعتقد المرأة بأن احتياجاتها قد أخذت في الاعتبار. وتوصي الخبيرتان بضرورة أن تسترشد جميع عناصر تخطيط وتنفيذ البعثات بالخبرات المتعلقة بنوع الجنس. ولا بد أن يبدأ ذلك منذ المراحل الأولى في بداية العملية. وتوصي الخبيرتان أيضا بضرورة أن تقدم عمليات السلام دعمها للمرأة وذلك بالاستعانة إلى حد كبير بقوة الهيئات التنفيذية، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وتتعلق السادسة بمدونة السلوك. ولقد شعرت الخبيرتان بالجزع بسبب التقارير الواردة عن الانتهاكات التي يرتكبها حفظة السلام وموظفون آخرون تابعون للأمم المتحدة ولمنظمات إنسانية أخرى. وتؤيدان مطالبة الأمين العام بعدم التسامح مطلقا مع مرتكبي هذه الجرائم، وتوصيان بإجراء تحقيقات مكثفة وبإنشاء آليات تأديبية.

وتتعلق السابعة بالمنظمات الإقليمية. وتقوم هذه المنظمات بدور هام لحماية المرأة ودعم مشاركتها في عمليات بناء السلام. وترحب الخبيرتان بالأولوية المعطاة للمرأة في إطار التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتأملان في أن تساهم منظمات المرأة للسلام على الصعيد الإقليمي في تلك الجهود. ولقد قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم لعدد كبير من منظمات وشبكات السلام.

وتتعلق الثامنة بنزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج. ولا ينبغي قصر المستفيدين من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على المقاتلين الذكور. ولا بد من تضمين المقاتلات والزوجات والأرامل وغيرهن من المعولات لمحاربين سابقين بصورة محددة في تلك البرامج. وبدون وضع برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يركز على نوع الجنس، لن يكون أمام النساء والفتيات سوى خيار ضئيل يتمثل في تقديم الخدمات الجنسية مقابل الطعام والمأوى والمرور الآمن وغير ذلك من الاحتياجات.

وأود أن أختتم بياني برسالة حمّلتني إياها النساء اللاتي تقابلت معهن في رواندا. لقد شهد معظمهن ضد مجرمي الحرب ممن ظلوا محتفظين بالسلطة والنفوذ. وتحملن الآلام بسبب الإدلاء بشهاداتهن وإعادة الإدلاء بها وإعادة سرد قصصهن، وكان ذلك في أغلب الأحيان بدون توفر الخصوصية أو الأمن. ومن بين هؤلاء النسوة نسبة تزيد على ٦٠ في المائة من المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتنشد النساء العدالة والحماية ويحدوهن الأمل في تطبيق المعايير التي حددتها المحكمة الجنائية الدولية. ويطالبن بحماية الشهود، وبتوفير المحامين والأمن. ويطالبن بدعم قانوني. ويطالبن بتخفيض دائرة محاكمة منفصلة للقاضيات كي تستمعن إلى قضايا النساء اللاتي تعرضن لعنف جنسي. ويطالبن بفرض جزاءات ضد موظفي المحكمة الذين لا يحترمون حقوق الشهود. وتعلم النساء في رواندا أن مجلس الأمن يستطيع أن يتخذ خطوات عملية لتغيير الحالة. أولئك النسوة بقين على قيد الحياة بعد عمليات قتل جماعية، وواجهن الآن ترويعا متواصلا وتهديدات بدنية. وينظرن إلى هذه المسائل كمسألة حياة أو موت. وتقتضي الضرورة اتخاذ إجراء فوري الآن.

إنها لا توجد عدالة بدون مساءلة. وباستثناءات قليلة، لا يعاقب الأشخاص المسؤولون عن الجرائم المرتكبة

ضد النساء و لم تحصل النساء على الإنصاف. المساءلة تعني أن يكون الشخص مسؤولا أمام النساء اللاتي ارتكب جرائم ضدهن؛ وتعني معاقبة الأشخاص المسؤولين وتعني أيضا ضمان إنصاف الضحايا. ولكن المساءلة وحدها لا تكفل تحقيق السلام الدائم. المساواة بين الجنسين والإدماج هما قيمتان أساسيتان يتعين أن يتأسس عليهما بناء السلام. وثبت أن من الضروري أن تتوفر قيادات نسائية فيما يتعلق بإقرار السلام واستدامته على مستوى المجتمعات المحلية من أجل بناء الدولة. ويتعين علينا نحن، في المجتمع المدني، أن نقدم الدعم النساء والفتيات اللاتي يعملن على إعادة بناء حياتهن واللاتي كرسن حياتهن للسلام والأمن، اللذين طال انتظارهن لهما لفترة طويلة.

وأود أن أترك المجلس مرددة بعضا من كلمات أغنيس، وهي فتاة عمرها ١٣ عاما كانت قد اختطفت، وهي تتكلم في المؤتمر العالمي المعني بإنهاء العنف ضد المرأة، الذي تولى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تنسيقه بين خمسة مواقع عبر العالم. قالت هذه الفتاة: ”أريد أن أذهب إلى المدرسة. أريد أن أعيد بناء حياتي. كيف يمكنكم أن تساعدوني ؟“

الرئيس (تكلم بالانكليزية): شكرا للمديرة التنفيذية لوضعها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على الخريطة، وعلى الطاقة التي تبثها في العمل الجاري في الميدان في هذا المجال.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، يود وفد الجمهورية العربية السورية أن يشيد بمبادرتكم بعقد هذه الجلسة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. وهذا دليل آخر على أن مجلس الأمن يولي اهتماما خاصا لدور المرأة ومساهمتها في تسوية الصراعات المسلحة وحفظ السلام وبناء السلام.

لقد كان قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) نقلة نوعية في عمل المجلس بغية تعزيز دور المرأة في تحقيق السلام والتنمية المستدامة. كما ساهم هذا القرار بشكل أساسي في تحديد العناصر الأساسية التي على الدول أن تتصدى لها بكل إخلاص ودقة.

واسمحوا لنا في البداية أن نرحب بشكل خاص بالبيانين اللذين ألقيا من قبل السيدة أنجيلا كنغ، مساعدة الأمين العام والمستشارة الخاصة المعنية بقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة. كما نرحب بحرارة أيضا بيننا بالسيدة نويلين هيزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

لقد بات من المسلم به أن المرأة والطفلة هما من بين الضحايا المدنيين الأساسيين أثناء نشوب الصراعات، لأنهما من الفئات الأضعف في المجتمعات. ويقدر أن نحو ٨٠ في المائة من اللاجئين والمشردين داخليا في العديد من البلدان التي تشهد صراعات معينة هم من النساء والفتيات. وفي هذا السياق، لا بد من البحث عن الأسباب الجذرية لنشوب مثل هذه الصراعات حتى نتمكن من تخفيف معاناة المرأة، والتي تكمن في كثير من الأحيان في الاحتلال والعدوان والقهر، ناهيك عن آفة الفقر. ونؤمن أنه من الضروري أن يكون للمرأة دورا هاما، بل وأن تكون شريكا أساسيا في عملية صنع القرارات للسير قدما نحو تحقيق السلم والتنمية. وفي هذا المجال، نتفق مع مجمل الآراء والأفكار التي طرحت في البيانين اللذين ألقيا من قبل السيدة كنغ والسيدة هيزر.

لقد كان أحد أهداف مؤتمر بيجين العالمي الرابع المعني بالمرأة، وخطة عمل عام ٢٠٠٠ اللذين شاركت سوريا فيهما بشكل فعال، زيادة مشاركة المرأة في تسوية الصراعات على مستوى صنع القرار بشكل خاص، وكذلك في إقرار السلام وفي مجال حفظ السلام وبناء هذا السلام.

ونحن، بالطبع، مع مزيد من إدماج المرأة في عمليات حفظ السلام وفي عمليات نزع السلاح، ونشدد على أهمية دورها أيضا في المشاركة في صنع كافة القرارات المتعلقة بوقف العنف.

ولا يسعني هنا إلا أن أُذَكِّر المجتمع الدولي بوضع المرأة العربية السورية والفلسطينية واللبنانية ومعاناتها تحت الاحتلال الأجنبي. إن ما تمارسه إسرائيل من قمع وقتل وتدمير وتعذيب وتشريد بحق المرأة العربية يعد انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان الأساسية، ولكافة الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة في هذا المجال. فالمرأة العربية في الجولان السوري المحتل وفي الأراضي الفلسطينية تعيش تحت ظروف مأساوية ولاإنسانية، وهي لا تتمتع حتى بالحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية والتعليم والعمل، ولا حاجة لذكر حقوقها الإنسانية الأخرى المعدومة.

وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن للمرأة العربية التي تعاني من قمع الاحتلال وسياساته اللاإنسانية أن يتحسن مركزها ما لم يتم إيقاف هذه الممارسات التي تتعارض مع كل ما استمعنا إليه في البيانات التي أدلي بها حتى الآن. كما أن تحقيق السلام العادل والشامل سيساعد المرأة العربية على مواصلة كفاحها ضد الفقر وجميع أشكال العنف. ونلفت الانتباه إلى أن الكثير من ضحايا المجزرة الإسرائيلية في قطاع غزة قبل يومين كان من النساء والأطفال.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية تحرص على تحقيق مبدأ المساواة الكاملة للمرأة من خلال تشريعاتها وقوانينها، كما تحرص على مبدأ تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في جميع مجالات الحياة. وتعتبر الاستراتيجية الوطنية للمرأة في سوريا والمبنية على برنامج العمل الصادر عن مؤتمر بيجين، إحدى الإنجازات الحقيقية التي تم إنجازها في بلدي على طريق تعزيز دور المرأة في مختلف جوانب عمليات الحفاظ على السلام وبناء السلام.

السيد شونغونغ (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بدوري أن أثني بكم لإدراجكم في جدول أعمال هذه الجلسة لمجلس الأمن البند المعنون ''المرأة والسلام والأمن''.

وأود أن أشكر المستشارة الخاصة المعنية بقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة، السيد كنغ، والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، السيدة هيزر، لإسهاماتهما البارزة في هذه المناقشة. وأود أن أضيف إلى هذه القائمة السيد غينو، وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام، الذي أتوجه إليه بالشكر على المعلومات التي وافانا به هذا الصباح.

تظل النساء والفتيات من أضعف الفئات في وقت السلم وفي وقت الحرب نتيجة للتفاوتات الشديدة القائمة على أساس الجنس والتي لا تزال تتسم بها مجتمعاتنا. ففي وقت الصراع، تكون النساء والفتيات هدفا لشتى أنواع العنف، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداءات الجنسية الأخرى.

وتمثل النساء والفتيات أيضا معظم ضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهن الأكثر تعرضا لآفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض التناسلية المنقولة جنسيا، بسبب العنف الجنسي وتردي أنظمة الرعاية الصحية لدينا. والحقوق الأساسية للمرأة يضرب بها عرض الحائط باستمرار.

إن حقوق النساء والفتيات جزء لا يتجزأ و غير قابل للتصرف ولا ينفصل عن حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، والإساءات التي يتعرضن لها في حالات الصراع المسلح تشكل انتهاكات للقانون الدولي المتعلق بحقوق المرأة

والفتاة كأشخاص مدنيين. كذلك لا بد أن نشدد تشديدا كبيرا على ضرورة الامتثال بدقة لأحكام القانون الإنساني الدولي والصكوك المختلفة المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تكفل حماية النساء والفتيات أثناء الصراعات وبعدها. ونؤمن أيضا بأن من مسؤولية الدول الأعضاء عن وضع نهاية للإفلات من العقاب ومقاضاة المسؤولين عن الجرائم وأعمال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بإعلان المحكمة الجنائية الدولية أن أعمال العنف الجنسي في أوقات الصراع تعتبر جرائم حرب، وتعتبر، في ظروف معينة، جريمة في حق الإنسانية، وذلك وفقا لنظام روما.

وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا للأحداث المؤسفة التي وقعت في الماضي القريب، يبدو من المفيد أن ننظر في وضع مدونة لقواعد سلوك أفراد بعثات حفظ السلام وتنفيذ نظام للإخطار عن العنف الجنسي في مجال حفظ السلام.

وتعتبر المرأة مربية من أجل السلام داخل أسرتها ومجتمعها. وتقوم، بصورة متزايدة، بدور فعال في المفاوضات وتساهم في تهيئة بيئة مؤاتية لحل المنازعات وبناء السلام. ولذلك، يؤيد وفدي تماما فكرة إدراج الاعتبارات العامة للمساواة بين الجنسين في بعثات حفظ السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر عمليات حفظ السلام متعددة الجوانب ومعقدة الطابع، حيث تشمل جوانب المساعدة الإنسانية والجوانب السياسية وإجراء الانتخابات وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتعمير. ويتطلب كل هذا فهما أكثر شمولا لأثر الصراعات المسلحة على السكان المحليين، لا سيما النساء والأطفال، وذلك من أجل تعزيز وصون السلام والأمن الدوليين.

ولهذا السبب، نرحب بالدراسة التي ينجزها الأمين العام عن متابعة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتنفيذه. فهذا القرار يقدم إطارا سياسيا شاملا لمعالجة دور المرأة في العملية السياسية بعد انتهاء الصراع. ويحث الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية الدولية لمنع الصراعات وأدائها وحلها.

وفي الإعلان الصادر عن مجلس الأمن في سنة ٢٠٠٠، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، اعترف المجلس بأن النساء والفتيات يتأثرن بصورة خاصة بنتائج الصراع المسلح. واعترف المجلس كذلك بأن السلام مرتبط بالمساواة بين الرجال والنساء بشكل وثيق، وأن صون وتعزيز السلام والأمن يتطلبان مشاركة المرأة، على قدم المساواة، في صنع القرار. ولذلك، يجب أن تتمكن المرأة من اتخاذ مكانها الشرعي على طاولة صنع القرارات، فيما يتصل بمسائل السلام والأمن.

ويود بلدي، في هذا الصدد، تشجيع تعيين المرأة في وظائف الممثلين والمبعوثين الخاصين للقيام بالمساعي الحميدة، نيابة عن الأمين العام. وعلى ذلك، نرحب بالدور الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مجال الدعم والمشورة، بتشجيع مشاركة المرأة في عملية صنع القرار على جميع مستويات حفظ السلام وبناء السلام.

وقد تابعنا باهتمام حقيقي إعداد تقرير الأمين العام عن آثار الصراع المسلح على المرأة والفتاة. وقمنا أيضا بدراسة التقييمات التي أجريت على أرض الواقع بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والتي تكمل تلك الدراسة تماما. ونرى أن الدراسة حققت هدفها تماما وأنها تمكن مجلس الأمن، والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من الحصول على معلومات جديدة تؤدي إلى فهم أفضل لاحتياجات المرأة بالنسبة لمسائل السلام والأمن.

ونرحب بالجهود التعاونية المبذولة في إعداد هذه الدراسة، وهي جزء من متابعة قرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونؤيد التقييم الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لحالات الصراع المختلفة. كما نشجع الأولوية الممنوحة للمرأة ولبناء السلام، في إطار التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونأمل أن تستطيع شبكات المرأة المشتركة في الصراع من أجل سلام وأمن الأمم المساهمة في تلك الجهود.

كما نرحب بتوصيات الحلقة الدراسية للمشاورات الخاصة بأفريقيا الوسطى التي عقدها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في بلدي، في دوالا، خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وفي هذا السياق، طلبت شبكات ومنظمات نساء أفريقيا الوسطى لنصرة السلام من الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى أن تعزز دعمها لها وتعاونها معها من أجل ضمان زيادة مشاركة المرأة في إدارة الصراعات وبناء السلام في المنطقة الفرعية.

وبناء على ذلك، أوصت اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى والتابعة للأمم المتحدة، في اجتماعها الوزاري السابع عشر، بإنشاء شبكة لنساء أفريقيا الوسطى لنصرة السلام بغية إشراكهن في مفاوضات السلام الجارية بشأن الصراعات في أفريقيا الوسطى. وأود أن أذكر، في هذا الصدد، الدور البارز الذي قامت به المرأة في المفاوضات الأخيرة داخل الكونغو حول الوضع السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي جرت في صن سيتي.

ختاما، يتطلع الكاميرون باهتمام إلى النص النهائي لتقرير الأمين العام عن المرأة والفتاة والسلام والأمن، المقرر صدوره في تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٢. ويأمل الكاميرون أن تؤدي مناقشة اليوم إلى تعزيز جهود منظومة الأمم المتحدة في سبيل تحسين أوضاع المرأة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معذرة، أرجو أن تحاول الوفود حصر ملاحظاتها في حدود خمس دقائق. وطلبت من المتكلمين في البداية، الإيجاز، ولن ننجز هذه المناقشة بما يلزم من الاهتمام إلا إذا كنا يقظين والتقطنا النقاط التي أثارها المتكلمون في بداية المناقشة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أتقدم أنا أيضا بالشكر للسيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام، والسيدة أنجيلا كنغ، والسيدة نولين هيزر على البيانات التي أدلوا بها.

وأبدأ بالقول إن السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام، رجل شجاع جدا لأنه بدأ ملاحظاته بالقول إنه تراوده بعض الشكوك. وأعتقد أنه قال إن هذه الممارسة في إدارة عمليات حفظ السلام أساسها اعتبارات سياسية ولا قيمة حقيقية لها. وتوخيا للصراحة التامة، أعتقد أن السيد غينو طرح بطريقة ما أهم نقطة يتعين علينا أن نتصدى لها في جلسة اليوم، حيث أني أرى، حينما أنظر إلى أركان هذه القاعة، قدرا هائلا من الشكوك الخفية غير المرئية بشأن قيمة هذه الممارسة.

إن الذين تراودهم الشكوك بشأن هذه الممارسة لن يبادروا بالقول هنا، بطبيعة الحال، ''تراودنا الشكوك حول جدوى هذه الممارسة؛ إنها لاعتبارات سياسية محضة''. ولكنهم موجودون، وينعكس ذلك، إلى حد ما، بطلب ١١ بلدا فقط الاشتراك في هذه المناقشة. بل إن عدد الحاضرين يدل أيضا إلى حد ما على مقدار هذه الشكوك.

طرحت هذه النقطة في البداية لأني أعتقد أن بإمكان السيدة أنجيلا كنغ والسيدة نولين هيزر أن تقدما مساهمة مفيدة في سياق مناقشة اليوم بأن تحاولا تبديد هذا القدر

الكبير من الشك غير المرئي في هذه القاعة. وثمة طريقة للقيام بذلك تتمثل في إيضاح أن هذه ليست ممارسة تجريدية؛ إنها ممارسة بشأن أوضاع حياة حقيقية وأشخاص حقيقيين، يمكن أن تتحسن حياتهم، وسوف تتحسن، بفضل مناقشتنا اليوم.

ومن المفيد تقديم إحصاءات لإثبات هذه الحالة. وعلى سبيل المثال، ثمة إحصاءات قرأتها - أعتقد أنها واضحة - مفادها أنه في بداية القرن العشرين كانت نسبة ضحايا الصراعات من المدنيين ١٥ في المائة فقط، ولكن منذ نهاية الحرب الباردة، بلغت نسبة المدنيين القتلى في الصراعات ٩٠ في المائة. ويبدو الآن أن ثلاثة من كل أربعة قتلى في الحرب هم من النساء والأطفال. وهكذا، حدث تغيير جذري في طبيعة الصراعات.

وإذا سمحتم لي بالتكلم عن الماضي المجيد - إذا سُمح لي باستخدام هذه العبارة - حينما كان الرجال يخرجون للقتال ضد الرجال ثم يعودون إلى الوطن، لقد ولت تلك الأيام وانقضت. وينطوي الصراع الآن بصورة مباشرة على النساء والفتيات، ومن أجل هذا يتعين علينا أن نعالج هذا الموضوع على نحو مباشر. ونطلب المزيد من التفاصيل في هذا الإطار لنثبت أن هذه الممارسة ليست لاعتبارات سياسية، وإنما، كما قال السيد غينو، قضية هامة يتعين علينا أن نعالجها.

لقد طلب منا أن نوجه أسئلة. وأوجه سؤالا للسيد غينو، وسؤالا للسيدة كنغ، وسؤالا للسيدة هيزر.

أعرب عن تقديري للنقطة التي أثارها السيد غينو بأن إدارة عمليات حفظ السلام ملتزمة تماما بممارسة تعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة كاملة. وأنا متأكد من أن هذا الالتزام معمول به في هذه الإدارة في نيويورك. ولكن، حسبما يعلم السيد غينو، هناك عدد كبير من العاملين في الميدان تبعث بهم بلدانهم على جناح السرعة. يحضرون؛ وتقدم لهم إدارة عمليات حفظ السلام إحاطات إعلامية، ثم يوفدون إلى الميدان. وأعتقد أنهم يحضرون وفي جعبتهم قيمهم الثقافية وسلوكهم التقليدي دونما تغيير.

وفي هذا المنعطف، وحيث أنني لا أستطيع أن أنتقد ثقافات أخرى، لا يسعني إلا أن أقول، كما هو معروف، يميل الذكور الآسيويون إلى الغلو إلى حد كبير، غلو الذكور. أنا أقول ذلك عن علم لأن زوجتي تشتكي من أنها لم تفلح في إزالة غلو الذكور هذا عني كلية. ويُربى هؤلاء الرجال أساسا وفقا لهذه القيم الآسيوية التقليدية، ثم يوفدون إلى الميدان ويقال لهم: مطلوب منكم أن تتوخوا الحرص في تعاملكم مع النساء؛ مطلوب منكم أن تتفهموا احتياجاتهن وما إلى ذلك.

وبما أن السيد غينو نفسه خبير في مسألة القيم بكاملها وبطريقة التعامل مع القيم، أنا متأكد من أن ممارسة إبلاغ نقاط تجريدية على الورق إلى أشخاص حقيقيين في الميدان مهمة تنطوي على مجهود رئيسي. هل لديه أية أفكار في هذا الشأن؟ وهنا، لاحظت أن السيدة هيزر قالت بشجاعة في ملاحظاتها إن الخبيرتين وجدتا أن المنظور الذي يراعي الفوارق بين الجنسين غير مدرج على نحو كاف في عمليات حفظ السلام. بل إنه معزول في شكل أفراد برتب غير عالية أو وحدات صغيرة تفتقر إلى الموارد.

وأوجه سؤالي التالي إلى السيدة كنغ والسيدة هيزر. ثمة نقطة ذكرت في سياق هذه المناقشة مفادها أن دور المرأة يمكن في الحقيقة أن يحدث تغييرا نحو الأحسن، بل إن المرأة، حينما تشارك في توفير السلام تحدث حقا تغييرا نحو الأحسن. وعلى سبيل المثال، أتذكر أن الرئيس كلينتون قال في شهر تموز/يوليه، في أعقاب محادثات كامب ديفيد، ”لو كانت معنا نساء في كامب ديفيد، لتوصلنا إلى اتفاق“.

ونعلم أيضا بأنه حينما تشارك المرأة في السلام، فإنها تحدث في الحقيقة تحسينا في بعض المناطق. لقد قدم لي مثال عما يسمى ''حلقة القدس''، وهي اتحاد بين مجموعات نساء فلسطينيات وإسرائيليات. ويبدو أن خطة الحلقة في عام ٢٠٠٠ استخدمت كصيغة أولية للمفاوضات بشأن الوضع النهائي للقدس أثناء عملية أوسلو. وبطبيعة الحال، نعلم جميعا مدى صعوبة قضية القدس.

هل هناك أمثلة واضحة يمكن تقديمها لإثبات أن المرأة أحدثت تغييرا نحو الأحسن فيما يتعلق بتوفير السلام؟ لأن تلك الأمثلة ستعزز القول: دعونا نزيد من مشاركة المرأة. ولاحظت، على سبيل المثال، أنه فيما يتصل بمناقشتكم، السيد الرئيس، بشأن حلقة العمل المعنية بغرب أفريقيا، كنا نشعر بقلق بالغ خشية أن تضيع كل الأعمال الجيدة، التي قمنا بها في سيراليون، بسبب القتال الجديد الذي اندلع في ليبريا. ولاحظت أن واحدة من الخبيرتين، السيدة إيلين جونسون صليب، هي من رعايا ليبريا. ومن زيارتي القصيرة لليبريا، وجدت أن النساء في ليبريا يشاركن كثيرا ويعبرن بوضوح عن آرائهن. هل تستطيع أن تقدم لنا تفاصيل عن كيف يتسنى للمرأة في ليبريا أن تضطلع بدور في احتواء صراع حقيقي خطير يعكر صفو مجلس الأمن في الوقت الحاضر؟

هذا مثال واحد فقط. والأمثلة الأخرى التي يمكن تقديمها ستكون مفيدة جدا.

وأود في الحقيقة أن أعتذر للسيد غينو والسيدة كنغ والسيدة هيزر حيث أنني لن أتمكن من الاستماع إلى إجاباتهم، ولكني أعدهم بأنني سأتابع تلك الإجابات بالتأكيد. وأرجو قبول اعتذاري لأني مضطر إلى التقيد بالتزامات أخرى.

أخيرا، أطرح نقطتين ختاميتين. الأولى، أعرب عن تأييدي للنداء الختامي الأخير الذي وجهته السيدة هيزر في نهاية بيانها بشأن المرأة في رواندا وتوفير قدر من الحماية ضد الصعوبات الواضحة التي تواجهها. وآمل أن نتخذ إجراء في هذا الشأن.

النقطة الثانية، أتقدم لكم، السيد الرئيس، بالتهنئة على مبادرتكم بإجراء هذه المناقشة. وحسبما شرحت آنفا، أعتقد أن هذه قضية حقيقية لا يجوز إغفالها. وبالرغم من وجود أصوات أخرى في أروقة الأمم المتحدة تقول إن وظيفة مجلس الأمن ليست وضع أعراف يقتدى بها، وإنما تناول قضايا محددة، فإنني أرى أن المجلس في هذه الحالة بصفة خاصة يمكن أن يحدث تغييرا نحو الأحسن. وآمل أن يستخدم المجلس التقريرين بعد إصدارهما في شهر تشرين الأول/أكتوبر، لمواصلة هذه العملية. فمناقشة واحدة لن تغير سير الأحداث، ولكنها تمثل جزءا من عملية هامة جدا. وأهنئكم سيدي على مشاركتكم في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتقد أني غفلت عن سمة من سمات هذه المناقشة. أعتقد أنه كان يتعين عليّ أن أعطي لكل زوجة من زوجات أعضاء مجلس الأمن حق الرد. سأفاجئ السفير محبوباني بأن أطلب من السيدة كنغ والسيدة هيزر أن تردا على أسئلته الآن.

السيدة كنغ (تكلمت بالانكليزية): من الأهمية القصوى حقا أن نطرح أمثلة حية. وبما أن وقتنا كان محدودا، فقد ترددنا إلى حد ما في تقديم أمثلة حية، ولكن الدراسة التي سترفع إلى الأمين العام ستحفل بالأمثلة الحية. وأود أن أذكر فقط مثال المرأة في بوروندي حيث اجتمعت النسوة وقدمن قائمة بالمطالب، وتم، في نهاية المطاف – ويعزى الفضل في ذلك إلى بعض وكالات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة

الإنمائي للمرأة والزعيم، وهو السيد ماناديلا – تضمين معظم هذه التوصيات في الاتفاق النهائي.

وأذكر أيضا مثال المرأة الصومالية، لقد اجتمعت النساء الصوماليات وشكلن الفصيل السادس بسبب رفضهن الدخول في الفصائل الرئيسية. وحققن نجاحا كبيرا في جمع قادة القبائل المتحاربة على طاولة السلام. لقد تعثرت بعض تلك الجهود، ولكن هذه القضايا تتسم بأهمية كبيرة.

وأعتقد أن الأعضاء على علم تام وهم ملمون تماما بوقائع قضية شبكة السلام النسائية في اتحاد نهر مانو وكيف تسنى لأولئك النسوة أن يجمعن بين رئيسي جمهوريتي غينيا وسيراليون. أما فيما يتصل بليبريا وسيراليون، فقد حققت النساء أيضا نجاحا كبيرا في التوجه بالفعل إلى الحقول والجبال وأماكن أخرى حيث لا تتوفر الطرق، ونجحن في إقناع الجنود الأطفال بالتخلي عن أسلحتهم والانضمام إلى عملية نزع السلاح.

وأظهرت إحدى الدراسات التي أجريت في جنوب أفريقيا قلة اهتمام النساء بالمراتب والطبقات. وأيضا ميلهن إلى إنشاء روابط مع المنظمات النسائية الإقليمية. وكن أيضا قدوة للنساء في المجتمعات المحلية. وتميل النساء في المجتمعات المحلية إلى إيصال رسائل السلام على نحو أفضل من بعض الرجال. وهناك أمثلة أخرى كثيرة، وأنا متأكدة أن لدى نولين بعض الأمثلة الأخرى. هذه مجرد بعض الأمثلة.

السيدة هيزر (تكلمت بالانكليزية): لكل منا انطباعاته. ونوع الانطباعات التي نشكِّلها ونوع المواقف التي نتخذها تنبع من تجاربنا الشخصية. ولدى ممثل سنغافورة تلك الفرصة غير المعتادة، وهي القدوم من مكان آمن نسبيا. وبالتالي، قد تبدو بعض هذه القضايا من قبيل مراعاة الكياسة السياسية بدلا من أن تكون شيئا ملحا جدا يجب معالجته.

ولكنني أعلم أيضا أن هذه الحالات ليست من قبيل مراعاة الكياسة السياسية، وبخاصة في البلدان الواقعة في مناطق الصراع، وعلى وجه خاص عندما أكون مع النساء في الميدان. فهذه حالات حياة أو موت. وهي حالات يمكن أن تحدث فرقا. وما نقرره هنا لإرشادهن سيحدث فرقا في واقع الأمر. ولهذا فإننا لا ننحو في حالة كهذه إلى تمثيل التشكك الخفي الكبير بل نسعى إلى تغيير تصوراتنا وتوسيع نطاق تجاربنا والانهماك بشأن واقع الآخرين.

ونحن نشارك إلى حد كبير في محاولة جمع النساء من جميع الجوانب معا في عملية السلام. والواقع أنه بالنسبة للمناقشة حول السودان، جمعنا النساء معا من الشمال والجنوب طيلة سنوات عديدة ودعمنا عمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. والواقع أن وفاة امرأة من تلك الهيئة قد تسبب تحديدا في إثارة الكثير من هذه القضايا، بضغط كبير من هناك. وينطبق نفس الشيء على عملية بوروندي، وعلى عملية الكونغو وعملية غواتيمالا. ويمكنني أن أستمر في سرد الأمثلة. وفي كل صراع نحاول بالفعل أن نجمع النساء معا عبر الحدود والأعراق.

ما هو الفرق الذي يحدثه ذلك؟ إنه يحدث فرقا فيما يتعلق بالقضايا التي تطرح في إطار اتفاقات السلام وهي قضايا لا يود أحد أن يتكلم عنها نظرا لما يرتبط بها من عار أو لعدم القدرة على الإفصاح عنها أو لأنه لم يكن هناك تمثيل. وهذه قضايا تتعلق بالحق في الأرض واغتصاب الأطفال والانتهاك المنهجي الكامل للمرأة والتعويضات. وهناك مجموعة كاملة من القضايا التي لن تطرح على مائدة السلام ما لم تكن النساء حاضرات.

وينطبق نفس الشيء أيضا على مشاركة المرأة في حالات ما بعد الأزمات. والواقع أننا ساعدنا على تدريب النساء في تيمور الشرقية، مما سمح لهن بضمان الاستماع

إليهن عند إعادة صياغة الدستور، وبضمان إعادة تنظيم الصفوف في واقع الأمر، لأن هناك فرصة جديدة لضمان توافق الدستور الجديد مع بعض القواعد والمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

وهناك طرق عديدة أحدثت النساء بها فرقا. وقد أحدثن فرقا لأنهن يعلمن أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكنهن من الحصول على مستقبل لأنفسهن ولأطفالهن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن متكلمين من قائمة المادة ٣٧. أدعو ممثلة جامايكا إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

الآنسة توماس (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن تمناني وفد بلدي لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وأود أن أثني عليكم أيضا لعقد هذه الجلسة المفتوحة عن الصراع وحفظ السلام والمساواة بين الجنسين. وهي قضية يعترف مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأن أهميتها بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين تعادل أهمية وقف الصراعات عبر الحدود.

لقد مرّ ما يقرب من عامين على اتخاذ المجلس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمن، الذي أكد أهمية إدراج المنظور الجنساني في صميم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام، والتأهيل والتعمير. ومن الأهم أنه أكد ضرورة الاهتمام الدولي بما يمثل أساسا حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة، كما أكدت عليها بياناتنا اليوم. ولهذا، نؤيد الرأي القائل بأنه يجب أن يناقش هذا البند على نحو دوري في إطار جدول الأعمال الدولي وأن يعطى مركز الصدارة في الأفكار الرئيسية للمناقشات في كل مرة تجري فيها معالجة أية حالة من حالات الصراع.

ومناقشة اليوم تذكرنا في الوقت المناسب بأن إدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام لم يتحقق حتى الآن على نحو يتجاوز المستوى المعياري ولم يحقق بعد أية جوانب يمكن تطبيقها بصورة أفضل. وفي هذا الصدد، نشكر السيد غينو، وكيل الأمين العام، والسيدة أنجيلا كنغ، من إدارة شؤون المرأة، والسيدة نولين هيزر على البيانات التي ألقوا بها صباح اليوم.

وكما أمعنا النظر في نتائج التقريرين اللذين تشاطرناهما هذا الصباح – الدراسة التي أعدها الأمين العام وتقرير التقييم الذي أعده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – فإننا نود الإدلاء ببعض التعليقات والملاحظات.

أولا، نوافق على أن الصلة بين نوع الجنس والسلام أمر شائع وقضية معقّدة. وتشير جميع التجارب إلى أن النساء والفتيات يشاطرن الرجال والصبية تجارب مماثلة أثناء الصراع المسلح، إلا أن ثقافة العنف والتمييز ضد المرأة والفتاة التي وجدت في وقت السلام تتفاقم أثناء الصراع. وكما ذكر بوضوح صباح اليوم، هناك نساء مقاتلات وضحايا ومرتكبات للعنف. وعدم إدراجهن في عملية حفظ السلام لن يسفر إلا عن إطالة الصراع.

ومن ملاحظاتنا أن هناك تعريفا ضيِّقا للجندي أو للمقاتل، كثيرا ما يؤدي إلى التمييز ضد المرأة وتهميش النساء والفتيات المشتركات في العمليات القتالية. ويتضح ذلك أكثر ما يتضح في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل. وهذه قضية نود أن نؤكدها. فكما لاحظنا وشهدنا من واقع التجارب، تخفق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل في توفير أوجه المراعاة الأساسية للنساء والفتيات. فلا تحقق هذه البرامج ما هو متوقع من إعادة تأهيل النساء والفتيات في المجتمع. وما يحدث غالبا هو أن تعود المرأة إلى حياة الفقر، أو حتى تواجه دمغها بوصمة عار.

فهل هناك أية طريقة تمكِّن مجلس الأمن والأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من النظر في السبل العملية التي تمكِّن هياكل نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل من مراعاة احتياجات المحاربات السابقات ضمانا لتأهيلهن مرة أخرى في المجتمع؟ هذا سؤال يمكن أن نطرحه على الوكالات التي قد تكون في هذه القاعة. وربما نتكلم بتفصيل عما إذا كانت هذه البرامج موجودة.

والعنف ضد المرأة شاغل متزايد، كما ذكر في بيانات هذا الصباح. ونشيد بالتطورات الإيجابية في القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك أعمال المحكمة الجنائية الدولية المخصصة والمحكمة الخاصة بسيراليون، فيما يتعلق بتعريف الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي على أنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وهذا يبشر بالخير بالنسبة لإنهاء الإفلات من العقاب على العنف الموجّه ضد المرأة. ومع ذلك، يجب استكمال هذا الإطار القانوني على المستوى المحلي عن طريق إطار شامل يهدف إلى تحسين الحماية الموجودة للنساء والفتيات.

ويجب أيضا أن نتناول تقارير العنف القائم على أساس الجنس وما يتعلق به من قضايا أمنية في عمليات حفظ السلام. وسرّني كثيرا أن أستمع إلى التزام إدارة عمليات حفظ السلام بمعالجة هذه القضية. ولهذا، من بالغ الأهمية أن يجري تدريب العاملين في حفظ السلام على التوعية بوضع الجنسين ومراعاة الفوارق بين الجنسين. ويجب ألا يكون التدريب دفعة واحدة بل مستمرا. ومن الضروري كذلك تبسيط مدونات السلوك وآليات التحقيق والتأديب وتنسيقها بين الوكالات في الميدان وفي المقر على حد سواء. وأدعو الممثلين إلى التعليق على ذلك أيضا.

ونرى أن العنف المنزلي يصبح أوسع نطاقا وأكثر انتظاما في حالات الصراع وما بعد الصراع. ويجدر بنا أن نشيد بجهود الأمم المتحدة في هذا المجال فيما يتعلق بمعالجة هذه المسألة في بيئة عمليات حفظ السلام. وقد شهدنا مثالين إيجابيين جدا في كوسوفو وفي تيمور الشرقية.

ويتمثل السؤال فيما يلي: كيف يمكن تعزيز القدرات في نطاق عمليات حفظ السلام من أجل التصدي لهذه الأزمة؟ وبوسعنا أن نقترح أمرين: لعلنا بحاجة إلى مزيد من المستشارين ضمن موظفي عمليات حفظ السلام، وإلى مزيد من التدريب على التعامل مع العنف المترلي. وقد لاحظنا على الصعيد الدولي أن الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تستطيع الآن الاضطلاع بإصلاح القوانين الوطنية لكفالة توافقها مع النظام الأساسي على سبيل الأولوية ودعم الولاية القضائية العالمية، التي تولي اهتماما وثيقا للجرائم التي ترتكب ضد المرأة. وهذه خطوة إيجابية. وربما يلزم على الصعيدين الميداني والمؤسسي أن نطبق أشياء ملموسة أخرى أيضا.

ويقودنا هذا إلى الدور الذي يؤديه منع نشوب الصراعات وبناء السلام وصنع السلام. وقد أدت المرأة دورا فعالا في الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات. ولست بحاجة إلى الإطالة فيما قيل قبل ذلك، ولكني أشجع على اللجوء لطرق مبتكرة من أجل إشراك المرأة في المباحثات والمفاوضات الخاصة بالسلام. ومن الطرق الملموسة لعمل ذلك، أولا، توثيق التعاون مع أوساط المنظمات غير الحكومية، وثانيا أن تستمر الأمم المتحدة في اتجاه دفعها الرئيسي صوب تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية والجماعات النسائية، لأن الخبرة كما لاحظ البعض موجودة هناك.

ولكن، هل لديها القدرة؟ هل لديها التمويل اللازم للوفاء بنشاط شديد بدورها بوصفها مؤلفة من النساء في عملية السلام؟ وهنا أريد أن أثني على العمل الذي يقوم به

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي في بناء القدرات والتدريب مع المنظمات غير الحكومية على الصعيد الميداني، وكذلك على أعمال إدارات شؤون المرأة على الصعيد الحكومي.

وأخيرا، أخاطب مجلس الأمن فيما يتعلق بكفالة إدماج الشواغل المتعلقة بالمرأة في ولايات المجلس وفي عملية صنع قراره. وأرى أن توجد آلية منتظمة لتمكين المرأة من المشاركة في بعثات مجلس الأمن. وينبغي أن تحاول البعثات الموفدة إلى مناطق الصراع الاجتماع بالمستشارين في الشؤون المتعلقة بنوع الجنس لاكتساب شيء من التبصر بدور الجماعات النسائية، فضلا عن ضمان الاستنارة في صنع القرار لدى صياغة ولايات حفظ السلام.

وأهم شيء أن لدينا في إدارة عمليات حفظ السلام اعتقاد راسخ بضرورة النهوض بمستوى التنسيق بين المقر والميدان. وهذا من شأنه أن ييسر الأخذ بسياسة أكثر تناسقا إزاء تعميم المنظور الجنساني وأخذ قضايا نوع الجنس بعين الاعتبار في تصميم جميع عمليات حفظ السلام والتخطيط لها. وفي ظل هذه الخلفية نؤيد استحداث وظيفة مستشار أقدم للخطة ضمن إدارة عمليات حفظ السلام، وذلك ليعمل بمثابة همزة وصل لأغراض تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات للمستشارين في الشؤون المتعلقة بنوع الجنس على الصعيد الميداني، فضلا عن الإسهام في السياسة الجنسانية العامة بشأن تعميم المنظور الجنساني. ومن دواعي سرورنا أن نسمع عن وجود خطط لتعيين مستشار للخطة في مكتب وكيل الأمين العام. ونأمل أن يكون هذا المستشار الخاص بالشؤون الجنسانية من رتبة رفيعة بما فيه الكفاية حتى تكون لديه إمكانية الاتصال بوكيل الأمين العام.

وختاما، جرى تسليط الضوء على ضرورة زيادة عدد من يعين من النساء بمثابة ممثلات خاصات للأمين العام. ونلاحظ حدوث شيء من التحسن، ولكننا نأمل في عمل المزيد. وفي هذا الصدد، نشجع الدول الأعضاء على أن تحاول أن ترشح للأمين العام أسماء نساء ممن تتوافر فيهن الخبرة والمؤهلات المطلوبة ويستطعن الوفاء بهذه المهمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل شيلي، وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماكويرا (شيلي) (تكلم بالاسبانية): أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة العلنية حول موضوع هام يمس جميع جوانب الرفاه الإنساني، وهو صون السلام.

كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام غينو، ومساعدة الأمين العام أنجيلا كنغ، والسيدة نولين هيزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على البيانات التي أدلوا بها.

وتمثل النساء والأطفال ما يزيد على ثلاثة أرباع المشردين بفعل الصراع المسلح أو انتهاكات حقوق الإنسان البالغ عددهم ٤٠ مليون نفس في أرجاء المعمورة. ولذلك فإن بلدي الذي تتولى وزيرة قيادة قواته المسلحة ببراعة قد أعرب في حماس وتفاؤل متجدد عن ترحيبه باتخاذ هذه الهيئة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يعلق أهمية كبيرة على دور المرأة في منع نشوب الصراع، وتعزيز السلام، والمساعدة في التعمير بعد انتهاء الصراعات.

وقد أعطى هذا وقعا إضافيا للكلمات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة في شأن ''إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب'' التي تعلن ''ما للرجال والنساء من حقوق متساوية''، الأمر الذي يعطي دفعة جديدة لمهمة تحقيق نتائج عملية في هذا المجال بصفة عاجلة.

وقد حان الوقت لإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة بشكل فعال في عمليات صنع القرار والتي

تعوق فرصها في الانضمام إلى دوائر السلطة. وينبغي أن يصبح تعميم المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام من البنود ذات الأولوية في جداول أعمال الحكومات.

ومنذ صدر النداء الوارد في منهاج عمل بيجين لاتخاذ جميع الخطوات الضرورية من أجل إنشاء ثقافة للسلام، شهد المجتمع الدولي زيادة سريعة في عدد المبادرات المتعددة الأطراف التي ترمي إلى إتاحة الفرصة للنساء لكي تؤدين دورا هاما في عمليات صنع القرار المتعلق بالصراعات. ومع أن هذه المبادرات قيّمة بالتأكيد، فإنها ما زالت غير كافية لتحقيق توازن عادل في الفرص المتاحة لمن يشكلن في الواقع الأهداف الرئيسية في الصراعات المسلحة.

ومن المعروف للجميع أن عمليات السلام تضعف حين لا تكون المرأة مشاركة فيها، وثمة توافق في الآراء مؤداه أنه عندما ينهار مجتمع بسبب الصراع، فإن المرأة تؤدي دورا حاسما في الإبقاء على الحياة اليومية. وحين يقول الأمين العام في هذا الصدد إن المرأة هي التي ''تبني الجسور والجدران''، فكلماته لا لبس فيها.

وتتطلع شيلي إلى تعيين امرأة كممثلة خاصة أو مبعوثة خاصة للأمين العام لشؤون بعثات السلام. كما ندعو لمزيد من مشاركة النساء بوصفهن مراقبات عسكريات، وأفراد في الشرطة المدنية، وموظفات لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية.

واضطلاعا منا بمسؤوليتنا كأعضاء عاملين في مجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبهدف المساهمة في تنفيذ القرار المذكور، فقد قبلت شيلي التحدي المتمثل في تنظيم مؤتمر دولي بالاشتراك مع رئاسة الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر القادم عن ''دور المرأة في عمليات حفظ السلام''، سيفتح سبلا جديدة لوضع البند قيد المناقشة موضع التنفيذ العملي. وسيشمل المشاركون في هذا المؤتمر الأمم المتحدة والمجتمع المدني والخبراء والحكومات، وسيسعى لمناقشة أهم الجوانب المتعلقة بأدوار المرأة جميعا، ولن يقتصر على مناقشتها بوصفها من ضحايا الصراع المسلح فحسب، وإنما أيضا بوصفها جزءا من حل هذه الصراعات ومن التعمير بعد انتهاء الصراعات. ونتيجة لذلك، يجب أن يعتمد المؤتمر مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تكون مفيدة لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبقية منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبالمثل، فإن شيلي مهتمة للغاية بالتقرير الجاري إعداده من قِبل الأمين العام بناء على الطلب الوارد في ذلك القرار. وفي رأينا أن يشكل هذا التقرير حجر الزاوية في مناقشة المسألة التي نحن بصددها هنا في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأعود الآن إلى ثلاثة من المتكلمين على قائمة المجلس. وسأعود بعد ذلك إلى وكيل الأمين العام ليعلق على كل ما أثير حتى الآن.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يدل عقد هذه الجلسة على إرادة المجلس وتصميمه على مواصلة الاضطلاع بمسؤولياتنا في إطار متابعة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المعنون ''المرأة والسلام والأمن''. ولم يقتصر مجلس الأمن من خلال هذا القرار فقط على إبراز تأثير الصراع على المرأة وإنما أبرز أيضا الدور الذي تؤديه في تسوية الصراعات وفي بناء السلام. كما شدد على واجبات مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي. وتُلقي الكلمات الهامة التي أدلى بها السيد جان - ماري غينو والسيدة أنجيلا كنغ والسيدة نولين هيزر مزيدا من الضوء على الجهود الجاري بذلها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذا فعالا.

وأود أن أعرب في هذه المناسبة عن تقدير وفدي لهم على نوعية العمل الذي أنجزوه.

باعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين سلم المجتمع الدولي، في جملة أمور، بأهمية المسائل المتعلقة بالمرأة في الصراع المسلح. وكان مما أبرز هذه المسائل أيضا من عدة أوجه الاستنتاجات التي خرجت بها دورتا ١٩٩٨ و ٢٠٠١ للجنة مركز المرأة، فضلا عن توصيات اللجنة المخصصة للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، ”بيجين+٥“.

وفي إطار التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي تقع مسؤوليته على عاتق الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، يجدر التركيز على الاعتبارات التالية.

أولا، ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة، يجب أن تحدد كل هيئة بوضوح تلك المجالات التي يمكنها أن تسهم فيها. وستتمثل المهمة بعد ذلك في التماس مجالات التكامل فيما بين مختلف الهيئات. وفي هذا الصدد، يتعين تشجيع التعاون بين مكتب السيدة أنجيلا كنغ، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ثانيا، سيكون من الضروري على الأصعدة القطرية والإقليمية ودون الإقليمية تعزيز المنجزات وتبادل الخبرات وتوخي الحلول المناسبة. وفي هذا السياق، من دواعي سروري أن أنوه بالدور الهام الجاري الاضطلاع به من قِبل النساء الغينيات والذي يرمي إلى وضع حد لعدم الاستقرار في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. والواقع أن شبكة الوزيرات والبرلمانيات الأفريقيات قد عقدت في كوناكري خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ مؤتمرا دون إقليمي عن منع نشوب الصراعات وتسويتها.

وقد دعمت نساء اتحاد نهر مانو هذه المبادرة على الصعيد دون الإقليمي، كما أشارت السيدة أنجيلا كنغ منذ قليل. ويعرب وفدي عن تقديره للمبادرات المماثلة التي اضطُلع بها في المناطق والمناطق دون الإقليمية الأخرى، ويرى أن تجمع الأمم المتحدة المعلومات بشأن هذه التجارب المختلفة، حتى يمكن تبادلها مع المجتمع الدولي.

ثالثا، في سياق المنظمات غير الحكومية، نعرب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن الدوليين. فأعماله جديرة بالتأييد من جانب الجميع. كما نرى أن تبادل الخبرات فيما بين هذه الأطراف المختلفة سوف يسهم في الفهم الشامل للمسألة المطروحة علينا.

ويقدر وفدي الدور الذي يؤديه مكتب السيدة أنجيلا كنغ في التنسيق من خلال إنشاء فريق لدراسة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للإسهام في إعداد تقرير الأمين العام. ونحن نترقب هذا التقرير باهتمام. وفي رأينا أنه سيأخذ بعين الاعتبار الطابع المتعدد الأبعاد الذي يتسم به تأثير الصراعات على المرأة والفتاة، والدور الذي تضطلعان به في منع نشوب الصراعات وتسويتها وفي بناء السلام.

ولدينا أيضا اقتناع بأن التقرير سيقيم تنفيذ مختلف أحكام القرار ويحدد العقبات التي يتعين اجتيازها، مع التشديد على المسؤوليات الخاصة بكل من الجهات الفاعلة على اختلافها. وبلدي غينيا، بما له من تجربة في المجال الذي نحن الآن بصدده، مستعد لتقديم إسهامه في هذا الجهد المشترك.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أقول قبل كل شيء إني ذهلت للتعليق الذي أبداه صديقي ممثل شيلي، كريستيان ماكوييرا، عن وزيرات الدفاع. ويبدو أن هذه ممارسة آخذة في الشيوع في أمريكا اللاتينية، وفقا لما تفيد به الأنباء. وثمة تعليقات ومقترحات أود أن أعرب

عنها في هذا الشأن. وتتعلق أول ملاحظة بعمليات حفظ السلام.

وأود أن أثني على وكيل الأمين العام غينو لما يبذله من جهود لتعميم المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام. ومن الضروري مواصلة هذا العمل لكفالة أن تكون هذه العملية منهجية يمكن أن تدعمها، كما نرجو، جهة تنسيق. وأظن أنكم قد أصدرتم بعض الإعلانات في هذا الشأن.

وما نريد التشديد عليه هو ضرورة إقرار آلية تأديبية من نوع ما، أو تحديد مدونة للسلوك يمكن أن تحول دون تلك التجاوزات التي قد يرتكبها العاملون في حفظ السلام، أو العاملون في تقديم المساعدات الإنسانية، أو أي شخص مشترك في توفير الحماية والمساعدة للمجتمعات المتضررة من حالات الصراع المسلح، والمعاقبة عليها. ومن الجوهري أن نؤيد دون تحفظ سياسة عدم التسامح نهائيا التي أكدها الأمين العام في هذا الصدد.

وتتعلق ملاحظتي الثانية ببناء السلام والتعمير. وكثيرا ما يتعرض إسهام المرأة في هذا الميدان للتهميش. ولكن الخبرة قد أظهرت أن التعامل مع النساء بوصفهن مجرد فئة ضعيفة أمر غير لائق. إذ يمكن أن يكون للنساء من الوجهة العملية إنتاج كبير في ديناميات التفاوض. وفي هذا الصدد، أرى أن الأمثلة التي رأيناها ردا على التعليقات التي أعرب عنها السفير محبوباني تتسم بأهمية كبرى. فقد نجحت المرأة في التوصل إلى التزامات أكثر اتصالا بالمجتمع. وأرى أن في غرب أفريقيا نماذج ملموسة جدا على هذا. علاوة على ذلك فإن المرأة قد أسهمت في تلك الاتفاقات التي نجحت أكثر من غيرها في الأجل الطويل.

لهذا السبب نرى من المهم أن نعزز بنشاط وبانتظام مشاركة المرأة في كل مرحلة من عملية السلام. وبالرغم من أن عملية السلام قد تكون محفوفة بالمصاعب، فإن من المهم الحفاظ على تلك المشاركة. ولكن المشاركة لا يمكن أن تتوقف عند هذا الحد. بل يجب أن تشمل أيضا المشاركة في إعادة بناء الهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد انتهاء الصراع. ويتعلق هذا أيضا بعمليات صنع القرار اليومية في الدولة.

لذلك يجب أن يؤدي المجلس دورا محوريا في هذا الصدد، ليس بمجرد التشجيع على مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، وإنما أيضا بتعزيز تدابير محددة خاصة بالنساء ضمن تلك الاتفاقات. وأود أن يعلم المتكلمون هنا وزملائي في مجلس الأمن أننا عاكفون بصفة غير رسمية على دراسة جدوى القيام بعمل ما فيما يتعلق بقضايا نوع الجنس، ومسألة العلاقة بينها وبين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، خلال فترة رئاستنا في كانون الأول/ديسمبر. فما زال أمامنا عدة شهور قبل أن يحين ذلك الوقت، ولكننا سنكون ممتنين للغاية لتلقي أي تعليقات أو مقترحات قد تعن لكم في هذا الصدد.

وأود أن أختتم باقتراحين عمليين لأغراض التقرير. الأول، وهو موجز جدا، عن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. وهنا أود أن أكرر ما ذكره زميلنا ممثل جامايكا. وبعبارة أخرى، من الأهمية بمكان تمكين النساء، مع مراعاة أدوارهن المتعددة كمقاتلات سابقات، وأمهات، وإعلاميات، وأرامل، وضحايا، حتى نستطيع أن نوثق على أفضل وجه مساهمة المرأة العملية في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وما يمكن عمله حتى تزداد مساهمة المرأة في هذه العمليات. وهذه معلومات يمكن أن تكون عظيمة النفع للمجلس، لأن هذه واحدة من أكبر مواضع الاختناق في سيراليون، وعلى وجه التحديد في إطار المناقشة التي أجريناها مؤخرا بشأن غرب أفريقيا.

الاقتراح الثاني يتعلق بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهو قرار يتسم بشيء من الخصوصية لأنه يختلف عن كثير من القرارات الأخرى المتخذة نظرا لنوعية المواضيع التي يتناولها. وقد ولّد هذا القرار من النشاط من جانب المجتمع المدني أكثر مما أحدثه أي قرار مواضيعي آخر.

وقد نشر هذا القرار عالميا، مع مراعاة تنفيذه محليا، وكان هذا هو الحال في أماكن عديدة، حتى الأماكن التي ليست على جدول أعمال المجلس. وأصبح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أداة حقيقية، ويتعذر عليَّ أن أتصور أي قرار آخر اتسم بمثل تلك السمات المحددة. وأود أن أقترح على السيدة كنغ والسيدة هيزر أن توثق التقارير جدوى ذلك القرار، كيما يطمئن مجلس الأمن إلى أن وثيقة ما يمكن أن تغير حياة الكثيرين حقا. وأعتقد أن هناك الكثير من العبر التي يمكن أن تستخلص من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لصالح مجالات موضوعية أخرى لم يتحقق فيها نجاح كبير.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لقد كانت نقطة تحول هامة عندما اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأدرج موضوع المرأة والسلم والأمن ضمن جدول أعماله. ويوفر ذلك القرار لنا أداة لضمان المشاركة الكاملة للمرأة وعلى قدم المساواة في جميع مستويات صنع القرار وفي تشجيع جهود السلام، بما في ذلك منع نشوب الصراعات وحلها وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع.

وأشيد بكم، سيدي الرئيس، وبرئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه الجلسة. ومن الأهمية بمكان أن يتابع مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتنفيذه بهمة ونشاط. وأود أن أشكر السيدة أنجيلا كنغ على دورها القيادي في إعداد الدراسة بشأن النساء والفتيات والسلام والأمن، والسيد جان- ماري غينو والسيدة نويلين هيزر على مساهماتهم الهامة. ويسرني أن علمت بوضع توصيات بالنسبة للعمل في المستقبل أثناء إعداد هذه الدراسة. ونتطلع إلى أن نتمكن من أن ندرس بدقة تلك الدراسة والتقرير الذي سيقدمه الأمين العام. كما أن التوصيات ستكون أساسية لاستمرار التقدم في هذا المجال.

وخلال ربيع هذا العام، عقدت عدة اجتماعات بموجب صيغة آرياس كيما توفر لأعضاء مجلس الأمن معلومات وآراء بشأن مركز النساء في المناطق المتضررة من الحرب. وقد استمعنا إلى سرد لانتهاكات مروعة لحقوق الإنسان. ورغم العديد من القصص القاتمة، لا بد من التأكيد على أن النساء يجب ألاّ ينظر إليهن على أنهن ضحايا للجريمة وسوء المعاملة فحسب. فالنساء صانعات سلام وبانيات للسلام، ومن الأهمية القصوى أن يُدرَجن في جميع مستويات التخطيط للسلام وفي الجهود الرامية إلى المحافظة على السلام بعد انتهاء الصراع.

والنرويج قد دعمت بشكل نشط تقوية إدارة عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية. ويؤسفني أن مناصب المستشارين للشؤون الجنسانية التي اقترحتها تلك الإدارة لم تلق الدعم اللازم. وما زلنا نعتقد أن هذه المناصب لازمة ونأمل أن الدراسة ستحتوي على توصية بإدراج مستشاري الشؤون الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام.

ونتطلع إلى تنقيح لإجراءات العمل المعتادة كي تشمل المنظورات المتعلقة بنوع الجنس. وصانعو السياسة والقرار بحاجة إلى إيلاء الاهتمام لقضايا الفروق بين الجنسين. ونوصي بإنشاء مراكز اتصال للشؤون المتعلقة بنوع الجنس ضمن العمليات التي تأذن بها الأمم المتحدة وأن يدرج الوعي بالشؤون الجنسانية ضمن ترتيبات التدريب التي تستهدف موظفي حفظ السلام. كذلك، ينبغي بذل مزيد

من الجهد للبحث عن مرشحات وتشجيع شغل النساء للمناصب، سواء في بعثات حفظ السلام أو في مناصب الممثلين الخاصين للأمين العام.

آمل أيضا أن تشمل التوصيات المقبلة آليات عملية مفصلة لضمان المساءلة عن إدماج القضايا المتعلقة بنوع الجنس في الأنشطة العامة. ويبقى التنفيذ من أهم الأجزاء التي تنطوي على التحدي في هذا العمل، وينبغي أن تبذل الجهود لتطوير الأدوات العملية والتدريب.

أخيرا، أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى ضرورة إعداد مذكرة توجيهية بشأن المنظورات المتعلقة بنوع الجنس على أن توضح تفصيلا القضايا التي يجب إدراجها في التقارير التي سترفع إلى مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة مرة أخرى لوكيل الأمين العام، السيد غينو، للرد على بعض النقاط التي أثيرت.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): طرح ممثل سنغافورة سؤالا مباشرا للغاية: كيف نتأكد من أن إدماج القضايا المتعلقة بنوع الجنس في الأنشطة العامة يحظى بما يستحقه من الأولوية والاهتمام؟ وقد أصاب حين أكد أن هذه مسألة تتجاوز الإجراءات أو أن هناك وحدة إدارية مناسبة هنا أو هناك. المسألة تتعلق بأسلوب التفكير وبالقيم الأساسية التي ينبغي للأمم المتحدة أن تكرسها دائما.

ويتعين علينا أن نبدأ من أعلى إن أردنا إنجازا على الوجه الصحيح. ويجب أن يكون الممثل الخاص للأمين العام في كل بعثة مثالا. فعندما يكون لدينا نساء في مناصب الممثل الخاص، يمكن أن يكون لدينا الوعي الطبيعي الذي قد لا يتوفر عندما لا يشغل هذا المنصب إلا الرجال. وحتى عهد قريب، لم يكن هناك نساء في منصب الممثل الخاص للأمين العام في أي من بعثات حفظ السلام. ويسعدني أن بعثتنا في جورجيا تديرها الآن امرأة وأننا بدأنا أيضا في تعيين نواب للممثل الخاص للأمين العام في البعثات.

غير أن ذلك لا يكفي بالتأكيد. ومن الضروري للرجال الذين يديرون عددا من بعثاتنا أن يتحلوا بالوعي السليم والحساسية وترتيب الأولويات على النحو السليم. وحتى نتأكد من حدوث ذلك، من الأهمية بمكان أن يتم إشراك المرأة على أعلى المستويات، وأن يتم تعيين نساء في منصب مستشار رفيع المستوى للشؤون الجنسانية في مكتب الممثل الخاص للأمين العام. وأشدد على عبارة ''رفيع المستوى'' لأنني أعتقد أنه رغم أن موظفينا حريصون على القيم السليمة غالبا، لا يزال الكثير من الجهل شائعا. وليس من السهل دائما فهم هذه المسألة، لأنها لا توضع دوما في إطار ملموس، ولأن علينا أن نكافح قرونا من الإهمال، بل ومن الغطرسة في بعض الحالات.

وإن أردنا أن ننتصر في هذه المعركة، لا بد من أن يكون ثمة حوار على مستوى رفيع وفي المقر، حيث من الأهمية بمكان ألاّ تكون مسألة إدماج القضايا الجنسانية في الأنشطة العامة مجرد مهمة من المهام العديدة التي ينبغي أداؤها، مثل إدارة الطائرات وما شابه ذلك من المسائل التقنية أو فكرة قد تطرأ على الذهن في خضم موضوعات أخرى عديدة. بل هي مسألة تتعلق بالعديد من القطاعات، ولذا، يجب معالجتها على المستوى الأعلى.

والجهل يعني أن ثمة حاجة إلى تدريب كثير على كافة المستويات، بدءا من مجموعة الإحاطات الإعلامية التي تنظم للممثلين الخاصين للأمين العام وكبار موظفي البعثات على أن تستمر على كافة مستويات الموظفين جنبا إلى جنب مع العسكريين وأفراد الشرطة. وقد أُنجز الكثير من العمل بالفعل. وهناك الآن نموذج للتدريب يتعين تنفيذه بانتظام مع قواتنا وأفراد الشرطة. كما ينبغي أن نتشاطره مع البلدان

المساهمة بقوات كيما يتسنى تهيئة الحالة الذهنية التي نحتاج إليها في البعثات من خلال جهد مشترك مع الدول الأطراف.

وأختتم ردي على سؤال السفير محبوباني، بقولي إنه من الأهمية أن تكون لدينا شراكة مع الدول الأعضاء في هذا المجال. وفي هذا الصدد، أشيد بجهود شيلي ومبادرتها الإقليمية. ومن شأن هذا النوع من المبادرات أن يدفع بنا إلى الأمام. وكما أشار عدد من المندوبين، تحتاج الدول الأعضاء أيضا إلى أن تتاح لها الموارد على المستوى المطلوب بما يكفل معالجة هذه المسألة بشكل أكثر منهجية، وليس بوصفها أمثلة منعزلة في بعثات مختلفة. ولا بد لنا أن نتعلم من نجاحاتنا حتى يمكن أن ننقل عن ما تم إنجازه نقلا سليما، لنأخذ تيمور الشرقية مثلا، كي نرى ما يمكن تحقيقه بشكل أفضل في هذه البعثة أو تلك. وهذا يتطلب التزاما على أعلى المستويات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نستمع الآن إلى متكلمَين آخرين من قائمة الدول التي طلبت الكلمة بموجب المادة ٣٧. وأدعو ممثل كندا إلى طاولة المجلس.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): شكراً لكم يا سيدي الرئيس على عقدكم هذه الجلسة العلنية.

لقد كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عاملاً فاصلاً في تعزيز المكانة التي تحتلها المرأة ضمن الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن لحماية المدنيين في وقت الصراعات المسلحة. وقد حان الوقت، إذ نجتمع اليوم بعد عامين تقريباً من اتخاذ القرار المذكور، لكي نرى مدى التقدم الذي أحرز وما بقي أن نعمله.

(تكلم بالانكليزية)

وكما استمعنا صباح اليوم، فإن المساءلة من الأهمية بمكان لإحراز التقدم في هذا المجال، كما في غيره من مجالات الأمن البشري. وفي هذا الصدد، كان من دواعي سرور كندا أن تشارك في تمويل التقييم الذي أجرته لجنة النساء والأطفال اللاجئين للمبادئ التوجيهية التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة للاجئين بشأن حماية اللاجئات. فقضية المساءلة عن حماية اللاجئات عنصر رئيسي من عناصر عملية التقييم المذكورة، يزيد من أهميته ادعاءات الابتزاز الجنسي الأخيرة في غرب أفريقيا. ونحن نتطلع إلى متابعة التوصيات الواردة في هذا التقييم وتنفيذها على نحو فعال.

وقد أحرز بعض التقدم أيضاً في تعميم اعتبارات المنظور الجنساني في القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي. ويتضمن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي بدأ نفاذه في ١ تموز/يوليه، تعريفات حديثة للجرائم المرتكبة ضد المرأة في حالات الصراع، كالاغتصاب، والاستعباد الجنسي، وسائر أشكال العنف الجنسي. وسيكفل النظام الأساسي أن يتوافر للمحكمة الموظفون والقضاة من أصحاب الدراية القانونية والعملية في المحاكمة على الجرائم المرتكبة ضد المرأة والطفل.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن تؤدي الولاية التكميلية التي تتمتع بها المحكمة الجنائية الدولية إلى تشجيع الدول على الوفاء بالتزاماتها الأساسية المتعلقة بمنع الجرائم والمعاقبة عليها. ونتطلع إلى بذل الدول الأعضاء في هذه المحكمة للجهود من أجل مساعدتها. وستقوم كندا بدورها في تيسير جهود المحكمة الرامية إلى المحاكمة على جرائم العنف الجنسي، بما فيها الجرائم التي قد يرتكبها في المستقبل أفراد حفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة، ولمنع تلك الجرائم. ويمكن أن تشكل هذه المحكمة جزءاً محورياً لا يقدر بثمن من الرد الدولي على ما يرتكب أثناء الصراعات من عنف قائم على نوع الجنس.

وكثير من الدول الأعضاء والأمانة العامة، كما أشارت أنجيلا كنغ، ملتزمة التزاماً قوياً بإدماج المنظور الجنساني في الجهود المبذولة لتأمين السلام وتعزيزه، ونحن نثني على السيد غينو لبيانه المطمئن للغاية صباح اليوم. ولكن، رغم التقدم الذي أحرز في كثير من المجالات، فإن سجلنا الجماعي في تنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حتى الآن ليس بالقوة التي كان يمكن أن يتسم بها ولا بالفعالية التي يجب أن تصبح له. بل إن الاستعراض السطحي للتقارير المقدمة من الأمين العام إلى المجلس والقرارات المتعلقة بها يكفي لنرى أن المسائل الجنسانية ما زالت لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه. إذ يجب أن تكون الآثار المترتبة على نوع الجنس جزءاً لا يتجزأ من تحليل المجلس وقراراته، سواء في سياق الموافقة على ولايات جديدة أو تجديد ولايات قائمة لحفظ السلام، أو في سياق استعراض الآثار الإنسانية المترتبة على الجزاءات.

ونحث المجلس على التزام القوة والإصرار في كفالة تنفيذ قراراته المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وكذا قراراته المتعلقة بحماية المدنيين بصفة عامة. ويتيح حضور الممثلين الخاصين للأمين العام أمام المجلس بصفة دورية فرصاً بالغة الفائدة لدفع المسؤولين في الميدان إلى الاهتمام بهذه المسألة. ويلزم أن تكون لدى موظفي الأمانة العامة الأدوات والدراية اللازمة لإدماج المنظورات الجنسانية في أعمالهم. ولم يكن إعداد هذه الأدوات واستعمالها بالشكل الملائم إلى الآن. ونتيجة لذلك، لا يجري تنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بدرجة كافية على أرض الواقع.

وأتفق تماماً مع الممثل الدائم لسنغافورة على أن التحديد في مجالات من هذا القبيل هو صنو للمصداقية. وأهيب بالأمانة العامة أن تتجاوز العموميات المجردة وتعطينا الحقائق كما هي. فقد أوضحت لنا كلمة نولين هيزر الحافلة بالصور المؤثرة صباح اليوم مدى السوء الذي لا تزال عليه الحالة بالنسبة لعدد أكثر مما ينبغي من النساء في عدد أكثر مما ينبغي من الصراعات، والمدى الذي ما زال علينا أن نقطعه لكي نحول آمالنا القائمة على المبادئ إلى واقع ملموس.

وأود في هذا الصدد يا سيدي الرئيس، عملاً بتوجيهكم، أن أوجه سؤالاً إلى وكيل الأمين العام غينو. فقد أشار في كلمته إلى التقدم المحرز في خمس بعثات. وسوف يسعدني أن يبين لنا مؤشراً لمدى النجاح الذي نحققه، أو ربما لمدى النجاح الذي سنحققه، في بعض من البعثات الأخرى التي لم يذكرها.

ونتفق مع السيدة كنغ في أن من الضروري على صعيد المقر توطيد الدراية المتعلقة بنوع الجنس في كل من إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها على حدة، كإدارة عمليات حفظ السلام، وألا يُقتصر في ذلك على مكتب المستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنحث نحن والآخرون اللجنة الخامسة للجمعية العامة من جديد على اعتماد الموارد التي تلزم لكي تكون إدارة عمليات حفظ السلام قادرة على دمج المنظورات الجنسانية بشكل كامل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وندعو أعضاء المجلس إلى الانضمام لهذا الجهد. فبدون هذه القدرة لن تنجح الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الميدان. وبالمثل، فإن من مسؤوليتنا كدول أعضاء أن ننفذ هذا القرار الهام في ممارساتنا المحلية والدولية وأن نكفل أن تكون منظومة الأمم المتحدة بدورها مهيأة لذلك.

وفي ضوء رغبتكم يا سيدي الرئيس في ألا تتعدى البيانات الطول المعقول، سأحذف من كلمتي الشفوية وصف الأشياء التي تضطلع بها كندا على الصعيد الداخلي، وإن كنا سنعمم نصنا الخطّي.

وختاماً، من دواعي سرورنا أن نعقد أول اجتماع لأصدقاء المرأة عن السلام والأمن، ونتطلع إلى الاشتراك في العمل مع شيلي وسائر البلاد المهتمة بالأمر في هذا المجال. كما نتطلع إلى صدور التقارير الكاملة عن الأمانة العامة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. إضافة إلى ذلك، نتطلع إلى التعاون مع غيرنا من الدول الأعضاء على مواصلة الترويج لإدماج المنظورات الجنسانية في أعمال منظومة الأمم المتحدة، وإلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على نحو كامل وفعال.

ونتوجه إليكم بالشكر مرة أخرى يا سيدي الرئيس على إتاحتكم لعموم الأعضاء هذه الفرصة الثمينة ليتدارسوا مع المجلس تنفيذ هذا القرار الجوهري.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل جمهورية كوريا. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

السيد سون جون – يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن ترحيبه بمناقشة اليوم لكونها فرصة مناسبة التوقيت لاستعراض التطورات التي حدثت منذ اتخاذ مجلس الأمن قراره التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ونجدد بهذه المناسبة التزامنا بإمكانية أداء المرأة لأدوار هامة في منع نشوب الصراعات وحلها وفي بناء السلام، فضلاً عن تعميم منظور جنساني في جميع أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال.

ويود وفدي أن يشكر وكيل الأمين العام جان–ماري غينو لإضفائه منظوراً على مناقشة اليوم. كما يود وفدي أن يعرب عن تقديره للسيدة أنجيلا كنغ، مساعدة الأمين العام والمستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة، على إسهاماتها التي لا تعرف الكلل في هذا الشأن. ونشيد على وجه الخصوص بالجهود التي تبذلها في قيادة الدراسة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على النحو الذي يحدده القرار. ونثني أيضاً على السيدة نولين هيزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، للوضوح والواقعية اللذين أبدتهما في نقلها إلينا ما يعنيه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للمرأة في الميدان وما يلزم لوضعه موضع التنفيذ. ونتطلع إلى نشر تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع. ونرجو أن يتضمن توصيات ملموسة لتوسيع نطاق الدور الذي تؤديه المرأة في تسوية الصراعات، فضلاً عن مشاركتها في بعثات حفظ السلام.

فالمرأة هي أضعف العناصر وأشدها تعرضاً للضرر في كثير من حالات الصراع المسلح. وهي أيضاً التي تتمكن من البقاء، لما تتمتع به من سعة حيلة تمكّنها من التغلب على الظروف المناوئة الهائلة. ومن شأن الفهم الواضح لاحتياجاتها ولمشاركتها في حل الصراعات وفي بناء السلام بوصفها من أصحاب المصلحة الرئيسيين أن يزيد فرص التوصل إلى تسويات سلمية طويلة الأمد ومستدامة زيادة كبيرة. ونقطة البداية هي أن نرى النساء وقد أصبحن عناصر فاعلة في إحداث التغيير، لا مجرد ضحايا أو أطراف ضعيفة في المجتمع. وبالفعل، تدل التجارب الأخيرة المكتسبة في حل الصراع في أفغانستان وسيراليون على أن جهد السلام يتعزز إلى حد كبير بمشاركة المرأة بنشاط في الأدوار الرئيسية.

ويرى وفدي أن الحاجة تدعو إلى توجيه المزيد من الجهود لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطة الأمم المتحدة في مجال حل الصراعات وحفظ السلام. وينبغي أن تشارك المرأة بأعداد كبيرة في المساعي الجارية حاليا لتعزيز السلام، بما في ذلك، عن طريق تعيين ممثلات خاصات ومبعوثات خاصات للأمين العام. وبالفعل، سيحدث عملهن في مهام عليا كهذه في الأمم المتحدة أثرا على دور المرأة في حالات الصراعات.

ونؤيد تعزيز قدرات المرأة لتمكينها من المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأيضا في عمليات اتخاذ القرارات على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء وحدات مراعاة المنظور الجنساني في بعثات حفظ السلام، وأكبر مثال واضح على ذلك حالة تيمور الشرقية. ونؤيد أيضا الاقتراح الرامي إلى إنشاء وظائف لمراعاة المنظور الجنساني في إدارة عمليات حفظ السلام. وإذا التزمنا بتعميم مراعاة المنظور الجنساني بحيث تصبح جزءا لا غنى عنه من جهود السلام في الميدان، فمن الملائم مساندة تلك الجهود وتنسيقها وذلك بتعيين موظفين بدوام كامل هنا في نيويورك.

وفي حالة الصراعات التي غالبا ما يُستخدم فيه العنف على أساس نوع الجنس كأداة للترويع والحرب، ينبغي استخدام كل قوة القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان للتصدي لمرتكبي تلك الأعمال العنيفة. لقد تعلمنا من الخبرة التي اكتسبناها في الماضي أنه بدون الخضوع للمساءلة عن الأعمال الجنائية، سيظل أساس السلام الوطيد والدائم مهتزا. ولهذا، يشيد وفدي بالجهود الجاري تنفيذها حاليا لوضع نهاية لثقافة الإفلات من العقاب، مثل إدراج جرائم الاغتصاب في النظم الأساسية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا وللمحكمة الجنائية الدولية، بوصفها جرائم تمثل سوابق قانونية هامة. وبهذه الطريقة، يبعث المجتمع الدولي برسالة واضحة وقوية مفادها أن مرتكبي أعمال العنف القائم على أساس نوع الجنس سيحاكمون إلى أقصى مدى بموجب القانون.

وعلى نفس المنوال، ثمة حاجة إلى وضع نظام ملائم لإعداد وتقديم التقارير عن العنف القائم على أساس نوع الجنس، واستغلال النساء والفتيات والاتجار بهن، إضافة إلى التنفيذ، وآليات التأديب والرصد للعمل به في بعثات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تقديم التدريب الميداني في مجالي نوع الجنس وحفظ السلام.

وأخيرا، يُعرب وفدي عن أمله القوي في أن يواصل مجلس الأمن تقديم المزيد من الزخم لمنح المرأة تمثيلا متكافئا وكاملا في مسائل السلام المستدام، والأمن والاتساق في أرجاء العالم.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أعرب عن الشكر لكم يا سعادة الرئيس على تنظيم هذه المناقشة، التي لا تهيئ فرصة لمساعدة السيدة كنغ وموظفيها في صياغة هذا التقرير ونتائجه فحسب – ونشكرها على جهودها التي لا تعرف الكلل في هذا المجال – ولكنها تسمح أيضا للمجلس بأن يبعث برسالة قوية تتصل بالأهمية التي نوليها لهذا الموضوع في إجراءاتنا.

لقد ظلت المناقشة شيقة جدا حتى الآن، وأشكر بصفة خاصة السيد غينو على ملاحظاته المفيدة للغاية. ومن المشجع إلى حد كبير أن إدارته واعية بهذه القضية.

وسيدلي ممثل الاتحاد الأوروبي، بعد قليل، ببيان مفصل بالنيابة عن الاتحاد. وتُعرب بلغاريا، بصفتها بلدا منتسبا للاتحاد، عن موافقتها التامة على ذلك البيان.

إن السكان المدنيين هم الذين يعانون أشد المعاناة من نتائج الصراعات. وفي هذه الحالات تصبح فئات النساء والأطفال والمسنين أضعف الفئات. وتُستغل هذه الفئات وتُستهدف عمدا في أغلب الأحيان كأسلحة استراتيجية.

ونتذكر جميعا الطريقة التي استخدم بها الاغتصاب في الصراع في البوسنة بصفة خاصة. وتشكل النساء والفتيات أكبر عدد من المدنيين المتضررين بالصراعات المسلحة. إذ يخضعن للتشرد القسري، والاتجار بالبشر، والتعذيب والعنف، بما في ذلك بصفة خاصة العنف القائم على أساس الجنس.

وتتميز النساء والفتيات بميزة غير سارة من حيث أنهن يشكلن الأغلبية من السكان اللاجئين والمشردين، وتحيط الأخطار بهن حتى في فترات ما بعد الصراعات، بسبب عدم تطبيق القواعد الدولية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الإنساني الدولي، التي قُصد بها حمايتهن، عليهن إلا نادرا.

ولكن لا ينبغي أن تكون النساء ضحايا فقط لحالات الصراعات؛ فبإمكانهن القيام، بالفعل، بدور حاسم في حل الصراعات وفي إعادة تشييد المجتمع في مرحلة ما بعد الصراع. ومن الضروري أن تُمثل المرأة تمثيلا متكافئا على جميع المستويات في المفاوضات كي يتسنى تحقيق سلام وأمن دائمين.

ولا بد أن يكون وجود المرأة في جميع مراحل بعثات السلام ظاهرا وثابتا. وبالرغم من أن تمثيل المرأة في مناصب اتخاذ القرارات لا يزال ناقصا حتى الآن، قد بدأت المرأة تشارك بشكل نشط شيئا فشيئا في حل الصراعات وفي اتخاذ القرارات. وهذا اتجاه يدعو إلى التشجيع.

ولا بد أن نهيئ الأوضاع الضرورية لهن كي يصبحن أطرافا فاعلة بقدر أكبر ونشجعهن على المشاركة بمزيد من النشاط. ومن الضروري أيضا أن نحافظ على الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما الخدمات الاجتماعية التي تُقدم للنساء والأطفال، في حالات ما بعد الصراعات.

ولا بد من تعزيز الاتساق الاجتماعي، وهو ضروري لاستقرار الدول، وذلك بتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة واحترام حقوقها. ولا بد أن تتم إعادة تشييد المؤسسات الديمقراطية وإصلاح الحياة السياسية والحياة العامة في آن واحد وذلك بمشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات، تحقيقا للمساواة.

ولهذا، لا بد من توعية قوات حفظ السلام وتدريبها لتأخذ في الاعتبار في بعثاتها الاحتياجات المحددة التي تنطوي عليها حماية المرأة. ولا بد من تدريب حفظة السلام من عسكريين ومدنيين ومن أفراد الشرطة المدنية وموظفي الخدمة المدنية جميعا على القضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين. ولا بد أن يستند هذا التدريب إلى مدونة السلوك وإلى دراسة الاتفاقية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي هذا الصدد، من الأمور المشجعة الملاحظات التي أبداها السيد غينو على التو والمتعلقة بتدريب حفظة السلام. وأضيف إلى ذلك ببساطة أنه لا بد من تدريب حفظة السلام بالشراكة مع البلدان المساهمة بقوات.

ويستكشف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بعض الطرق لتناول مختلف التجارب التي تمر بها المرأة في فترات الصراع المسلح وطرق الاستجابة لاحتياجاتها على وجه التحديد، بما في ذلك احترام حقوقها الأساسية وتعزيز هذه الحقوق.

وترى بلغاريا في ذلك القرار إنجازاً رئيسياً من إنجازات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن يتوخى المجلس تدابير محددة لحماية الحقوق الأساسية للمرأة في أثناء الصراعات المسلحة وكفالة مشاركتها بشكل ملائم في أنشطة حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ينبغي أن أنبه المجلس إلى أنني أعتزم تعليق هذه الجلسة في حوالي الساعة ١٣/١٠ واستئنافها في الساعة ../١٥.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): لقد أصغى الوفد الصيني بإمعان إلى البيانات التي أدلى بها السيد غينو والسيدة كنغ والسيدة هيزر. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلوها لتعزيز مشاركة المرأة بشكل كامل ومتكافيء في حفظ السلام، فضلاً عن توصياتهم التي لا تقدر بثمن.

وتتفاوت أسباب الصراعات المسلحة وطابعها في مختلف أجزاء العالم. بيد أن لها جميعاً تأثيراً خطيراً على المرأة. وهذه المسألة موضع قلق واهتمام متزايد من جانب المجتمع الدولي. ففي السنوات الأخيرة، اعتمدت الأمم المتحدة إعلان بيجين، وإعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا. ومنذ عامين، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومنذ فترة أقرب، اعتمدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للمرأة إعلاناً سياسياً. وتبرهن كل تلك المبادرات تماماً على إصرار جميع الدول وعزمها على النهوض بوضع المرأة والسماح لها بالاضطلاع بدورها. بيد أن من المهم أن نشير إلى أن هذه الإعلانات والقرارات لم تنفذ بعد تنفيذاً كاملاً وشاملاً.

وفيما يتعلق بالمسألة قيد المناقشة اليوم، فإنها المفتاح لتناول مسألتين. فأولاً، ينبغي حماية حقوق المرأة ومصالحها في ظروف الصراع المسلح. وينبغي تشجيعها على المشاركة في المفاوضات وصنع القرارات المتعلقة بالسلام. وينبغي الاستفادة بالمزايا والإمكانيات المتوافرة لدى المرأة في منع نشوب الصراعات والجهود المبذولة لتحقيق المصالحة وفي إعادة البناء الاجتماعي. وثانياً، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لاستئصال أو الحد مما تسببه الأسلحة الصغيرة والألغام وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرها من أعمال العنف من ضرر بالغ للمرأة.

ونحث جميع الأطراف في الصراعات من جديد على التقيد بأحكام القانون الإنساني الدولي واحترام حقوق الإنسان. ونهيب بجميع الحكومات أن تحقق في شأن من يرتكبون الجرائم بحق المرأة وتنزل بهم العقاب. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يناقش الممارسة المتمثلة في المعايير المزدوجة وأن يجري تحقيقاً كاملاً في الأحداث التي جرت مؤخراً في بعض مناطق العالم وألحقت الأذى بالمدنيين. وينبغي أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً متضافرة لاستئصال الأسباب الجذرية للصراعات، والتخفيف من حدة الفقر، ونشر التعليم، حمايةً لحقوق المرأة والطفل بشكل أساسي من الضرر.

فإذا أمكن لمزيد من النساء أن يشاركن في الأنشطة المتعلقة بتسوية الصراعات وحفظ السلام، سوف يصبح من الممكن ليس فقط تقليل أثر الصراع على المرأة إلى أدنى حد، وإنما أيضاً العمل على توطيد دعائم سلام دائم وفعال. وتتصل هذه المسألة بطائفة عريضة من المسائل. وهي تستدعي جهوداً متضافرة من جميع الأطراف. وينبغي لأجهزة الأمم المتحدة أن تستخدم ما تتمتع به من ميزة جماعية لتحقيق أعظم النتائج في أعمالها. وينبغي لمجلس الأمن في إدارته العمل في هذا المجال أن يحترم العمل الذي تقوم به الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من الأجهزة.

ونعرب عن تأييدنا لخطة العمل المتعلقة بتقسيم العمل التي وضعتها فرقة العمل التابعة للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. ونتطلع إلى نشر التقرير المتكامل الذي يضعه الأمين العام بشأن تأثير نوع الجنس على عملية السلام.

السيدة هوري – أغاروال (موريشيوس) (تكلمت بالانكليزية): نضم صوتنا إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام غينو والسيدة أنجيلا كنغ والسيدة هيزر على بياناتهم الوافية والمفيدة للغاية. وقد مكنتنا مناقشة اليوم من توسيع فكرتنا عن تأثير الصراع المسلح على المرأة والفتاة، والأبعاد الجنسانية لعمليات السلام وحل الصراعات ودور المرأة في بناء السلام. ويمثل هذا الاجتماع فرصة لأخذ الدراسة التي أجريت بالتعاون مع مكتب السيدة كنغ بعين الاعتبار، وذلك بهدف تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

ونود أن نشكر أيضاً جميع من أسهموا في التمكين من إجراء هذه الدراسة. ومن دواعي سرور وفد موريشيوس أن يرى مسألة توفير الحماية لأشد أعضاء المجتمع ضعفاً تتصدر الاهتمام وأن يشهد بناء مطرداً لثقافة للحماية والوقاية. ونعرب عن اتفاقنا الكامل مع التحليل الوارد بالدراسة فيما يتعلق بالاستهداف المنظم للمرأة والفتاة خلال الصراعات المسلحة، نظراً لوضعهما الضعيف في المجتمع. فالإحصاءات تشهد بأن غالبية ضحايا الصراعات المسلحة في كافة أرجاء العالم من النساء والأطفال.

وقد اضطلعت المرأة بل وأجبرت على الاضطلاع بأدوار مختلفة في أثناء الصراعات. ومع أنها قد شاركت في الصراعات بشكل نشط في بعض الحالات وحاربت جنباً إلى جنب مع الرجل، فإنها تستخدم في معظم الأحوال بمثابة درع بشري ورقيق جنسي وحمّالة في أثناء الصراعات. فلم يقتصر الأمر على الاستهزاء بحقوق الإنسان الخاصة بها، بل تعرضت كرامتها للضرر. وتعرضت لآلام وألوان أخرى متنوعة من الشقاء تفوق الوصف.

ومما يؤسف له أنه لم يُعمل سوى أقل القليل للتخفيف من معاناة المرأة، ومع ذلك فإنها يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في صنع السلام، كما في حالة شبكة نهر مانو النسائية للسلام، التي تؤدي عملاً رائعاً في بلدان اتحاد نهر مانو، ورابطة نساء جزر القمر، التي نظمت برنامجاً لجمع الأسلحة على جزيرة أنجوان في أثناء الصراعات الداخلية. وينبغي الاعتراف بهذه المحاولات التي تتم على صعيد القاعدة الشعبية وتشجيعها.

وينبغي للأمم المتحدة من خلال بعثات حفظ السلام والمنظمات الإنسانية التابعة لها أن تضاعف الجهود المبذولة للعمل عن كثب وعلى نحو منسق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغير الحكومية من أجل توعية المرأة بشأن العنف القائم على نوع الجنس، وإمكانيات الحماية من جميع أشكال العنف، وحقوق المرأة والطفل. ويمكن القيام بذلك عن طريق إعداد اختصاصات عامة للمتخصصين في الشؤون الجنسانية ضمن المكونات الخاصة بحقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام ومن خلال التدريب الملائم للعاملين في حفظ السلام على المسائل الجنسانية وحقوق المرأة.

وتمشياً مع توصيات الإبراهيمي، ينبغي أن تعمل إدارة عمليات حفظ السلام عن كثب مع مكتب المستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس على تنفيذ مشاريع تتوخى تقديم الدعم لأعمال الشرطة المدنية في الميدان.

ونود أن نسلط الضوء على التحرك التاريخي الذي قام به الاتحاد الأفريقي مؤخراً في ديربان صوب تحقيق المساواة بين الجنسين في أفريقيا. فقد اعتمد رؤساء الدول الأفريقية وفقاً لهذا التحرك مجموعة من التوصيات تدعو لمشاركة المرأة بنسبة ٥٠ في المائة في كافة أجهزة الاتحاد الأفريقي. ومبادرة الاتحاد هذه جديرة بالثناء وينبغي أن تحذو الجماعات الإقليمية الأخرى حذوها من أجل كفالة التمثيل الملائم لمصالح المرأة على جميع الأصعدة، بما فيها الأجهزة الرئيسية التي تعالج صون السلام والأمن.

وينبغي إيلاء الاهتمام الكافي للمرأة أيضاً لدى إنشاء عمليات حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات. وينبغي تقديم المساعدة الضرورية للمرأة التي تتعرض للاغتصاب وغيره من الفظائع وللمرأة والفتاة التي تبدي استعداداً للشهادة ضد مرتكبي هذه الجرائم.

ونقترح أيضاً أن تشمل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج أحكاماً خاصة بالتوجيه وإسداء المشورة للنساء اللواتي يتعرضن لصدمات الصراع. ولإعادة دمج هؤلاء النساء في الحياة العادية، ينبغي إعادة تأهيلهن تماماً وتوفير المساعدة الضرورية لهن.

وفي هذا الصدد، نؤكد حاجة المرأة إلى الوصول إلى الأرصدة وأسواق العمل وخدمات التدريب التي تتيح لها فرصة الإسهام في رفاه وسعادة أسرتها ومجتمعها بأكثر الطرق فعالية.

وأخيرا، يرى وفد بلادي أنه يمكن للمرأة أن تضطلع بدور هام في منع نشوب الصراعات وصنع السلام وبناء السلام. وعلينا أن نمكن المرأة ونعزز دورها بحيث تتمكن من الإسهام إسهاما قيما في السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثلة الدانمرك. وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة لوى (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت بلدان غرب ووسط أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن آيسلندا، من بلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية وعضو منطقة التجارة الحرة الأوروبية، عن تأييدها لهذا البيان.

ويسرنا أن توضع هذه القضية الهامة في جدول أعمال مجلس الأمن مرة أخرى.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يشكل معلما يرحب به الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا. فهو يسهم إسهاما كبيرا في إدراج بعض القضايا في جدول الأعمال بصفة منتظمة عند النظر في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بشأن حل الصراعات وإرساء السلام. وقد جرى توليد زخم قوي، إلا أنه ما زال أمامنا الكثير مما يجب الاضطلاع به بغية تنفيذ التوصيات التي يتضمنها القرار. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى خطة العمل المعنية بالتنفيذ الذي توخاه الأمين العام في تقريره عن منع نشوب الصراعات المسلحة، الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠١ (S/2001/574).

ولن يكرر الاتحاد الأوروبي ذكر المواقف المعروفة إزاء موضوع اليوم. ومع ذلك، نرحب بفرصة المشاركة في عملية تطوير هذا المجال الجديد والهام عن طريق التقدم ببضع توصيات محددة فيما يتعلق بالصراع وحفظ السلام ونوع الجنس.

والاقتراح الأول الذي أود أن أعرضه هو إعادة النظر في الخطوط التوجيهية وإجراءات سير العمل المعيارية الموجودة. ويجب أن يتضمن الدليل الاستراتيجي المعني بالأبعاد المتعددة لحفظ السلام فصلا عن إدماج نوع الجنس فيها. وفضلا عن ذلك، يجب تطوير أدوات وآليات لإدماج نوع الجنس في جميع جوانب عمليات حفظ السلام. ويجب الإعداد لإجراءات العمل المعيارية الواجبة المعنية بنوع الجنس بغية دعم التنفيذ والرصد المنتظمين للتقدم المحرز. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أنه يجب على جميع العمليات العسكرية التي تخولها الأمم المتحدة أن تعمل بموجب تعليمات الأمين العام فيما يتعلق بمراعاة قوات الأمم المتحدة لمبادئ القانون الإنساني الدولي.

ويتعلق الاقتراح الثاني بالتنظيم والتدريب. ونلاحظ أنه جرى إنشاء مكاتب معنية بنوع الجنس في ثلاث بعثات ميدانية وأنها تحرز نتائج طيبة. ونوصي بأن تنشأ مكاتب أو نقاط مركزية تعنى بنوع الجنس في جميع البعثات وبأن تزود بالدعم اللازم. وعلاوة على ذلك، يجب وضع البرامج التدريبية الواجبة لجميع الموظفين المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة على جميع المستويات.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا بغية زيادة مشاركة المرأة على مستوى صنع القرار في عمليات حل الصراع وإرساء السلام. ومما يقلق

الاتحاد الأوروبي أن هناك عددا محدودا من النساء اللائي يُعينّ في منصب الممثل الخاص أو المبعوث الخاص للأمين العام لدى بعثات السلام. وينبغي للدول الأعضاء وللأمين العام العمل بمزيد من الفعالية لتعزيز ترشيح نساء لهذه المناصب.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه يجب أن يكون هناك تركيز كبير على القضايا الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام بغية تحسين إدماج القضايا الجنسانية في جميع أعمال الإدارة ودعم المكاتب أو النقاط المركزية التي تعنى بنوع الجنس في البعثات الميدانية. وفضلا عن ذلك، نرى أن زيادة عدد النساء على مستوى صنع القرار في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية من شأنها أن تدعم تعزيز القضايا الجنسانية بالنسبة لعمليات حفظ السلام.

والمرأة ليست مجرد ضحية في الصراعات المسلحة. بل يمكن أن تكون محاربة وسجينة وقائدة ومفاوضة وصانعة سلام وحافظة للسلام، فضلا عن كونها مناضلة. وللمرأة القدرة على الاضطلاع بدور أهم في عمليات صنع السلام وبناء السلام. ومع ذلك يجب أن يكون هناك نهج نظامي أفضل إزاء إدماج نوع الجنس في عمليات صنع السلام وبناء السلام.

ولهذا، يجب أن نوصي بإدماج المنظور الجنساني ضمن أية ولاية أو خطة للسلام، حيث أن ذلك سيعزز إمكان النجاح. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الأفكار البناءة جدا بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، التي عرضتها السيدة كارولين مكاسكي، نائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، في الجلسة المفتوحة التي عقدت في الأسبوع الماضي عن نهر مانو. ومن الواضح أن إدخال هذه العناصر في الولايات يتطلب إسهام خبراء المسائل الجنسانية في جميع مراحل التخطيط لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك التخطيط للبعثات وتعيين موظفيها.

وفضلا عن ذلك، سيكون من المهم أيضا أن نضع بعض المبادئ التوجيهية العملية بناء على الدروس المستفادة عن طرق إدماج المنظمات على صعيد المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية، وبخاصة الجماعات النسائية، في عمليات صنع السلام. ويجب أن تعالج هذه المبادئ التوجيهية أيضا الطريقة التي يمكن بمقتضاها تنفيذ المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في إعادة بناء المجتمع وفي بناء المؤسسات تنفيذا عمليا.

وكما ذكر ممثل شيلي، فإن الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا اللاتينية في سبيلها إلى التخطيط لعقد مؤتمر عن المرأة في عمليات حفظ السلام. ومن المقرر أن يعقد المؤتمر في شيلي في الخريف المقبل ويستهدف النهوض بالوعي العام للأبعاد الجنسانية في عمليات حفظ السلام في الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا اللاتينية ودعم تبادل المعرفة والخبرة بشأن بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما يتعلق بالعمليات الدولية لحفظ السلام.

ويهتم الاتحاد الأوروبي اهتماما كبيرا بقضية الصراع وحفظ السلام ونوع الجنس، وسنواصل الأخذ بسياساتنا الداعمة في هذا الشأن. وأرجو أن تساعد المقترحات العملية التي عرضتها اليوم على تطوير دراسة الأمين العام على نحو يسمح بتقديم توصيات ملموسة للمضي قدما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل نيجيريا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبانيغو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وننوه بدوركم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث نسقتم بفعالية إدماج المنظور الجنساني في سياسات الأمم المتحدة وبرامجها.

إن النساء والأطفال في حالات الصراع يشكلون الأغلبية العظمى من المدنيين المتضررين. وهم يعانون من حرمان شديد. فهم يخطفون ويعذبون ويجندون عبيدا لأغراض المنزل وللأغراض الجنسية. ويصبحون لاجئين ومشردين داخليا. وبالتالي، ترى نيجيريا أنه يجب لأحد الجوانب الأساسية لمنع نشوب الصراعات أن يتضمن تدعيم سيادة القانون، وذلك يشمل حماية حقوق المرأة بناء على المساواة بين الجنسين من خلال الإصلاحات الدستورية والتشريعية والقضائية والانتخابية.

ونلاحظ أنه منذ عقد المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة عام ١٩٧٥، جرى الاعتراف بالدور الهام الذي تضطلع به في تعزيز السلام. وفضلا عن ذلك، يتضمن منهاج العمل الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المنعقد في بيجين عام ١٩٩٥، والنتائج المعتمدة للجنة مركز المرأة عام ١٩٩٨، مطالبة الحكومات والمنظمات الدولية بحماية المرأة في الصراعات المسلحة وبدعم مشاركتها في جميع جوانب دعم السلام، بما فيها منع نشوب الصراعات والتعمير بعد انتهاء الصراع.

في هذا الصدد يضمن دستور بلادي مشاركة وتمثيل المرأة في جميع مستويات الحكومة بهدف منع الصراعات وإدارتها وحلها.

إن مجلس الأمن في قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يدرك الأثر السلبي للصراع المسلح على المرأة والحاجة إلى تدابير مؤسسة فعالة لضمان حمايتها. ويدرك المجلس فضلا عن ذلك أن مشاركة المرأة الكاملة في عمليات السلام يمكن أن تسهم بشكل كبير في حفظ السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما. ولذلك عبر المجلس عن عزمه على إدخال المنظور الجنساني في عمليات الأمم المتحدة للسلام ودعا إلى اتخاذ تدابير من شأنها أن تضمن حماية واحترام حقوق المرأة والطفل. وتؤكد نيجيريا تأييدها لهذا القرار ولا سيما تعزيز المنظور الجنساني في حفظ السلام.

ويسرنا أن نلاحظ أن المحاكم الجنائية الدولية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا قدمت إسهاما هاما في معالجة موضوع العنف ضد المرأة في الصراع المسلح. إن نيجيريا ترحب بدخول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ والذي ينص على أن أعمال العنف الجنسي هي جرائم حرب عندما تقترف أثناء الصراع المسلح. إن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يواصل تجاهل تعرض النساء والأطفال إلى خطر الأمراض السارية مثل فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق الجنس والسل في الحالات التي دمرت فيها الصراعات البنى التحتية اللازمة للتطعيم. ولذلك يجب أن نعمل كما تتطلبه التزاماتنا ومسؤولياتنا وفق ميثاقنا فيما يتعلق بالاستجابة للقانون الإنساني الدولي الذي يضمن توفير الحماية الكافية للنساء والأطفال. وفي هذا الصدد من الضروري أن يتخذ مجلس الأمن تدابير فعالة لتخفيف الأثر السلبي للعقوبات الاقتصادية على النساء والأطفال فضلا عن ضمان إطلاق سراحهم عندما يُؤخذون كرهائن.

إن الاتجار العالمي وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالإضافة إلى الألغام والمعدات الحربية غير المتفجرة يهدد حياة النساء والأطفال أكثر من غيرهم. إن الحرب تؤثر على جميع جوانب تنمية الطفل. ويزداد سوء التغذية نتيجة للتشرد ونقص الغذاء. ويجري تحويل موارد الخدمات الاجتماعية إلى جهود الحرب ويؤدي ذلك إلى تدهور الخدمات الصحية مما يزيد من معدلات وفيات الأطفال والرضع. ويؤدي دمار المدارس بالطبع إلى انخفاض الالتحاق بالمدارس. إن جميع هذه العوامل من الميزات البارزة لصراعات اليوم. وإذا ما أردنا أن نضمن رفاه النساء

والأطفال في القرن الحادي والعشرين فإنهم يستحقون عناية خاصة وعملا.

في غرب أفريقيا اضطلعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعدة مبادرات كجزء من تعهدها بتعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للنساء والأطفال. ويضمن ذلك إنشاء وحدة حماية ضمن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحماية وتعزيز حقوق النساء والأطفال الواقعين في الصراع. وهذا الإجراء قيد النظر المستمر لضمان تعديله حسبما تقتضي الحالة. ويجب أن يُدرس البُعد الجنساني بشكل كاف في العملية السلمية. ولضمان فاعلية عمليات دعم السلام فإن مبدأ المساواة بين الجنسين يجب أن يتخلل كامل عمليات حفظ السلام على جميع المستويات. وسوف يضمن ذلك مشاركة الرجال والنساء كشركاء متساويين في جميع أوجه العملية السلمية.

إننا نشيد بهدف الأمين العام توظيف النساء بنسبة ٥٠ في المائة في الوظائف العليا. ونحث على أن يحتفظ بتوازن جنساني في تعيين النساء والرجال كمبعوثين وممثلين خاصين وفي السعي إلى مناصب جيدة بالنيابة عن الأمين العام ولا سيما في مواضيع تتعلق بحفظ السلام وبناء السلام. ويجب أن تُعطى النساء الفرصة للعمل كمنسقات في أنشطة حفظ السلام في مناطق توزيع الغذاء في مخيمات اللاجئين. وفي هذا الصدد نذكر أن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قد أحرزا بعض التقدم من خلال شمول النساء في أنشطتهما الميدانية ونحثهما على القيام بأكثر من ذلك.

ولا يمكن التأكيد بشكل كاف على الدور الهام للمرأة في منع وحل الصراعات وفي بناء السلام. لقد قامت المرأة بدور هام في العملية السلمية في أفغانستان ولا سيما خلال انتخابات اللويا غيرجا. وفي غرب أفريقيا فإن شبكة سلام نساء بهر المانو تواصل إسهاماتها الهامة في العملية السلمية داخل الاتحاد. ونحن في جمهورية الكونغو الديمقراطية نعلم أن المسائل الجنسانية يتم التفاوض بشأنها في الحوار بين الكونغوليين. ونلاحظ أيضا ونشيد بجهود النساء الفلسطينيات والإسرائيليات في اجتماع معادلة أرياس حول الوضع في الشرق الأوسط في سياق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتحيي نيجيريا جهود تلك النساء.

وتلاحظ نيجيريا مع الارتياح إسهام الأمين العام في مراقبة خضوع والتزام أطراف النزاع بالقانون الدولي. ونشيد بإدارة عمليات حفظ السلام لبداية تدريبها على الإدراك الجنساني في بعثات الأمم المتحدة للسلام. ونرحب بمستوى التعاون المتزايد بين الحكومات والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في توفير التعليم والتدريب والمساعدة الإنسانية للنساء والأطفال. ويتوجب علينا استدامة إعادة تأهيل النساء والأطفال حيث سيساعد ذلك في إدماجهم السلس في المجتمع.

وفي الختام، فلنأمل أن تؤثر هذه التدابير إيجابيا على نسائنا وأطفالنا الذين يقعون للأسف تحت وطأة الصراعات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأعلق قائمة المتكلمين للغذاء. ولكن قبل أن نتوقف أود أن أعود لانجيلا كنغ ونولين هيزر لمعرفة إذا كانتا تريدان التعليق أكثر على ما سمعناه حتى الآن.

السيدة كنغ (تكلمت بالانكليزية): سوف أعود إلى مسألة قصص النجاح والشك والمعضلات. أود أن أذكر أن واحدا من الأهداف التي يعمل مكتبي وإدارة عمليات حفظ السلام على تحقيقه هو المنظور الجنساني في نزع السلاح وعمليات حفظ السلام. إننا نعمل على سلسلة مذكرات مستخدمين مناهج من مكتبي ولكنها مندمجة في خبرات

ميدانية على الأرض من عدة مكاتب. ويتم ذلك بمساعدة قوية من رئيس دائرة شؤون نزع السلاح وفريقه.

لقد أفاد ممثل كولومبيا أنه ينوي تركيز المناقشة في كانون الأول/ديسمبر على الجنسانية والأسلحة الصغيرة وهناك مذكرة حول المنظور الجنساني والأسلحة الصغيرة في تلك العبوة بإمكانه وإمكان مجلس الأمن أن يبنيا عليها وأعتقد أن العديد من قصص النجاح والجوانب الاقناعية التي نتعامل معها يمكن استعمالها في مجموعة كهذه حيث يمكن عرض النهج. ويجري القيام بكثير من هذا العمل الآن. وفي الحقيقة دعت ممثلة الدانمرك إدارة عمليات حفظ السلام إلى إدراج فصل من الإدماج الجنساني في إجراءات عملياتها العامة ونحن نعمل على ذلك الآن مع إدارة عمليات حفظ السلام بطريقة وثيقة بمساعدة بعض المستشارين في المسائل الجنسانية في الميدان ولا سيما بمساعدة أحد المستشارين من تيمور الشرقية الذي يوجد أحد مواطنيها معنا اليوم وهو يعمل الآن في إدارة عمليات حفظ السلام.

وتساءل ممثل جامايكا عما يتم عمله في منطقة عدم التسلح. هناك عدد من المبادرات فمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على سبيل المثال تفعل ما بوسعها لفصل المجندات البنات عن البالغات وإشراكهن في إعادة التدريب.

وورد أيضا مرة أخرى في المذكرة قضيتان للدراسة عن المنظور الجنساني ونزع السلاح وبرامج التنمية: الأولى من ألبانيا وتوضح أنه في استبدال السلاح بالتنمية كانت المرأة فعالة جدا. فقد تم جمع ٦ ٠٠٠ قطعة سلاح و ١٣٧ طنا من الذخائر. وقد كانت النساء فاعلات لا سيما في مجال الإعلام والتوعية في المجتمعات بما في ذلك عن طريق التجمعات وبرامج التدريب.

وفي مثل آخر، في كمبوديا، في احتفال عقد مؤخرا تم حرق الأسلحة ضمن برنامج في مقاطعة باكان لنزع السلاح من أجل التنمية، كان حوالي ٩٠ في المائة من المشاركين في الاحتفال من النساء والأطفال. وبالتالي، تحتوي المعلومات الكثيرة المتاحة على بعض هذه القصص الناجحة والمقنعة جدا. وأعلم أن كثيرين من أعضاء المجموعة المشتركة بين الوكالات – مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها – قد صنفوا مجموعات صغيرة من هذه الحالات. وأرى أنه قد يكون من نتائج هذه المناقشة إصدار نداء من أجل تصنيف مجموعات رسمية شاملة يمكن طبعها وتعميمها مستقبلا.

وأعلم أن السيد غينو قد عالج مسألة المستشارين رفيعي المستوى، إلا أنني أود أن أؤكد لمجلس الأمن أن سجل كبار الشخصيات قد أعد الآن تحت رعاية نائب الأمين العام. ويجتمع فريق التعيينات الرفيعة المستوى بانتظام بشأن هذا الموضوع. وأرجو أن يجري تعيين المزيد من النساء في منصب الممثل الخاص للأمين العام.

وأثيرت قضايا أخرى، مثل مدونة السلوك لعمليات حفظ السلام. ويجري تحديث ذلك أيضا، كما يجري تحديث بعض السياسات المعنية بالتحرش الجنسي. ونعمل الآن مع إدارة عمليات حفظ السلام لكي نجعلها أيسر تطبيقا.

السيدة هيزر (تكلمت بالانكليزية): كان هناك عدد من التعليقات، ومؤداها أن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو القرار الوحيد الذي يتمتع بتأييد الجميع. وأود أن أقول إن هؤلاء هم شركاؤنا الذين يجعلون الأمور تحدث في الميدان. وما حاولنا أن نفعله هو أن نضمن أن يكون لهم صوت وظهور في عملية التنفيذ.

ما هي بعض الأشياء التي يمكن للمجلس أن يفعلها لكي نضمن أن هذا النوع من التنفيذ يحدث فرقا على مستوى حياة المرأة؟ سيصدر عدد من التوصيات

والاستنتاجات. ومن هذه الأفكار أن المجلس قد يرغب في دراسة وتحديد بعض مسؤوليات مختلف الأطراف الفاعلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة عن طريق اعتماد قرار آخر. ويمكن للمجلس أيضا أن يعالج الفجوات التي جرى تحديدها في هذا التقرير. وتظهر أطراف فاعلة جديدة أيضا، مثل المنظمات المالية والإقليمية. ونرجو أن يضمن المجلس أيضا أن يصبح هذا الموضوع – المرأة والسلام والأمن – بندا في جدول أعماله بصفة منتظمة.

ما هي بعض الأفكار التي تثيرها النساء في الميدان والتي يمكن أن تساعد في عمليات حفظ السلام بغية حماية المرأة وضمان مشاركتها في عملية السلام؟ أحد الأفكار التي أثيرت تكريس وحدات شرطة مدنية. وقد نجحت هذه الفكرة في كوسوفو وفي تيمور الشرقية. ويمكننا أن نبني على الممارسات الجيدة التي نجحت على الصعيد الميداني وأن ننظر في كيفية نشرها.

وثانيا، هناك مفهوم العمليات والولاية. يجب أن يكون لدينا نهج أكثر حساسية لنوع الجنس. وإذا جرى إدماج هذا المفهوم فستتحدد احتياجات الحماية. ويجب أن يكون هناك حوار أكبر مع النساء في الميدان. هل يعمل هذا بنجاح أم لا؟ وما هي الدروس الجيدة المستفادة فيما يتعلق بالتعاون؟ وما هي بعض الفجوات التي ما زال علينا أن نعالجها؟ وماذا عن الاحتياج الكامل إلى مخاطبة المنظمات النسائية والمشاريع ذات الأثر العاجل، وإلى دعم وتعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام.

لقد كان هناك الكثير مما تمكنا من الاضطلاع به بمشاركة المجتمع المدني، إلا أن هناك الكثير مما ينبغي عمله، كما أن الطريق طويل أمامنا. ونرجو أن تشكل نتائج الدراستين خطوة في سبيل ضمان إتمام رحلتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سنستأنف الجلسة بعد ظهر اليوم، وبالنظر إلى تأخر الوقت، أنوي بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة الآن حتى الساعة ١٥/٠٠ بالضبط.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.